جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

منهج النقد الحديثي في زمن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده

إعداد

د/ عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السُّلمي

الأستاذ المشارك بكلية الدعوة وأصول الدين - قسم الكتاب والسنة
جامعة أم القرى

(العدد الثالث والثلاثون الإصدار الأول يناير ٢٠٢١م الجزء الثاني)

منهج النقد الحديثي في زمن النبي -ﷺ- والخلفاء الراشدين بعده.

عبد الرحمن بن نويفع فالح السلمي.
قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: ansulami@uqu.edu.sa

الملخص:

كان الحديث النبوي يروى منذ زمن رسول الله –صلى الله عليه وسلم – وكان احتمال الكذب أو الخطأ عليه من قبل الرواة عنه واردًا، ولاشكّ أنّ نقد المرويات ينبغي أن يكون قد بدأ مع بداية الروايات؛ فتوجه هذا البحث إلى استخلاص المنهجية النقدية التي كانت مستعملةً في عصر النبي – صلى الله عليه وسلم – من خلال دراسة الواقع التاريخي للروايات في عصر النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه، ثمّ تحليل المواقف النقدية التي حصلت في زمنه الشريف، وفي زمن الراشدين بعده، وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية: إن النقد في العصر النبوي كان يعتمد على منهج واضح يتكون من مستويين: ظاهر، وخفي؛ وقد استمر عصر الراشدين على نفس المنهجية، ولكن توسعت تفاصيل هذا المنهج في زمنهم قليلاً في المستويين كليهما بناءً على التغيرات التاريخية التي طرأت، كما أن النقد الظاهر كان يتمحور حول "نقد الراوي"، فلا تقبل رواية الراوي الذي لا يُؤْمَن كذبه –الفاسق – وأيضًا: إن النقد الخفي كان يتمحور حول التحقق من سلامة رواية الثقة من الخطأ إذا حُفَّت بها قرينة تشير إلى احتمال وجود ذلك، ومن الأدوات النقدية في عصر النبي – صلى الله عليه وسلم –: سؤال الفقهاء من أصحابه عن

صحة الرواية؛ لأنهم كانوا أقدر على ملاحظة انسجام الرواية مع ما يعرفونه من القرآن والسنة، وقد استمرت هذه الأداة في عصر الراشدين، كما أنه في عصر النبي – صلى الله عليه وسلم – توفرت أقوى الأدوات النقدية على الإطلاق وهو: سؤال النبي – صلى الله عليه وسلم – نفسه عن صحة ما يروى عنه، وقد فقدت هذه الأداة وعوض عنها الصحابة بسؤال مجموع أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – وكانوا أعرف الناس بسنته؛ فعصرهم في القوة النقدية يأتي بعد عصر النبي – صلى الله عليه وسلم – وقد ظهرت في عصر الصحابة الأحكام الظنية على الأحاديث في بعض الأحيان، كما ظهر منذ عصر الصحابة اختلاف النقاد في الحكم على المسائل الجزئية، وظهر في عصر الصحابة تفاضل النقاد في بلوغ مستوى الدقة النقدية، وظهر من نتيجة هذا البحث أن المحدثين في عصورهم المتتابعة لم يخرجوا عن حدود المنهجية النقدية التي كانت في عصر النبي وأصحابه من بعده، ولكن فقط توسعت التفاصيل.

الكلمات المفتاحية: منهج – النقد – الحديثي – المحدثين – زمن – النبي – صلى الله عليه وسلم–.

Methodology of Hadith Criticism in the Era of the Prophet (pbuh) and the Rightly-Guided Caliphs Who Succeeded Him

Abdul Rahman Bin Nuwaifaa Faleh Al-Sulami
Department of the Qur'an and Sunnah, College of Daʿwah and Theology, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: ansulami@uqu.edu.sa

Abstract:
The Prophetic hadith has been narrated since the lifetime of the Messenger of God (pbuh). Naturally, both unintentional and deliberate mistakes of the narrators were somehow expected. There is no doubt that criticism of the accounts must have started with the beginning of narration. The present research paper is devoted to inferring the critical methodology used at the era of the Prophet (pbuh) through investigating the historical reality of the narrations in the lifetime of the Prophet (pbuh) and his companions. This is followed by an analysis of the critical attitudes that occurred in the significant eras of the Prophet (pbuh) and his rightly-guided caliphs. The study has reached the following conclusions: Criticism of hadith narration in the Prophetic era was based on a clear methodology consisting of two levels: one is explicit and the other implicit; the age of the rightly-guided caliphs continued to follow the same methodology. The details of this approach, however, expanded slightly in their time on both levels, based on the historical changes that took place then. The explicit criticism revolved around criticizing the narrators, so that a report or an account was rejected when its narrator could be someone inclined to lying, or known to be immoral. The implicit

criticism was centered around verifying the authenticity of the narration of trustworthy narrators and making sure that one was free from error in the case a mistake was presumed. Among the means of criticism in the era of the Prophet (pbuh) was asking his learned companions about the authenticity of the narration, since they were more capable of observing consistence of the narration with their knowledge about the Qur'an and the Sunnah. This means of criticism continued in the era of the rightly-guided caliphs. In addition, there existed in the era of the Prophet (pbuh) the most efficient critical tool, namely asking the Prophet (pbuh) about the authenticity of narrations that he was reported to say. Although this means of criticism was of course missing after the lifetime of the Prophet (pbuh), the Prophet's Companions made up for this by asking one another about his tradition, which they knew well. Therefore, their era was second to that of the Prophet (pbuh) in terms of its efficient criticism. In the era of the Companions, presumptive judgments on hadiths were sometimes made. Since their era, hadith critics have differed in judging some particularities of narrations. In the era of the Companions, hadith critics varied in their levels of critical accuracy. The present study concludes that scholars of hadith in their successive eras have not deviated from the clear lines demarcating the critical methodology that was in the era of the Prophet (pbuh) and his Companions after him. Nevertheless, it has expanded in its minute details.

Keywords: Methodology - Criticism - hadith – hadith scholars – the era - Prophet -(pbuh).

مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وآله وصحبه وإخوانه.

وبعد:

فهذه دراسة تحليلية للحقبة الأولى في تاريخ المحدثين رضي الله عنهم، تسعى للكشف عن منهج النقد الحديثي وأدواته في تلك الحقبة الكريمة.

وستتبعها دراسات تاريخية للحقب اللاحقة بعون الله، لأننا في أمس الحاجة إلى الوقوف على تفاصيل تكون المنهج النقدي الحديثي تاريخيًا، وتتبع أطوار تطور الأدوات النقدية عند المحدثين، ومراحل تشكل علوم الحديث، وما ترتب عليها من ظهور اللغة الحديثية الخاصة المتمثلة في مصطلح الحديث، ثم كيف تكاملت النظرية النقدية المشتملة على هذه المراحل فيما بعد، ومهمٌ لفهم مواقع أحكام النقاد؛ واستثمار تكاملها، ومهمٌ جدًا لتطبيق المنهج النقدي الحديثي لدى دارسينا المعاصرين على وجه الصحة والكمال.

فإدراك تشكل هذه المستويات النقدية المتتابعة، وكيف تطرق التجويد إلى كل مستوى من خلال ما تستحقه الحاجات التاريخية من مرونة نقدية وإنتاج تفاصيل جديدة لخدمة ما يستجد من حاجات تاريخية مع مرور الزمن= واجب على الممارسين للنقد الحديثي؛ كيما يتمكنوا من استثمار جهود أئمة النقد الأوائل وفق منهجية عادلة علمية وموضوعية.

وسنصل إلى هذه المستويات النقدية من خلال تحليل سياق النقد الحديثي من بداية تاريخ السنة حتى اكتمل منهج النقد الحديثي بجميع تفاصيله.

مشكلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة الأولى الخاصة بزمن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده لتجيب على الأسئلة الآتية:

- هل كان النقد الحديثي موجودٌ في زمن النبي ﷺ؟
- ما هي منهجية النقد الحديثي في زمن النبي ﷺ؟ وما هي أدواته؟
- كيف كان النقد الحديثي عند كبار أصحاب النبيﷺ بعد وفاته؟ وهل اختلفت طبيعته عن النقد في زمن النبي ﷺ.
- ما هو التطور النقدي الذي حصل بعد وفاة النبي ﷺ؟ وكيف انعكس هذا التطور على منهج النقد وأدواته؟
- ما هو توصيف المنهج النقدي في زمن النبي ﷺ وهل يختلف وصفه عن منهج أصحابه إلى ما قبل زمن الفتنة؟

تعبر هذه الأسئلة عن مشكلة الدراسة التي تتمثل في الكشف عن التطور النقدي خلال هذه المرحلة، وتوصيف المنهج النقدي فيها، قبل اكتمال الصورة النهائية للمنهج النقدي، والتي أنتجت كتب الصحاح والعلل والجرح والتعديل.

الدراسات السابقة لهذا البحث:

لم أقف على دراسة سابقة لهذا الموضوع تتجه إلى دراسة المنهج النقدي الحديثي في زمن النبي ﷺ وكبار أصحابه، ولكن توجد بحوث ودراسات تناولت موضوعات تشترك مع هذا البحث في بعض محتواه، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

- دراسات تناولت منهج المحدثين النقدي، وهي تصف المنهج النقدي الحديثي المكتمل، وبعضها تطرق إلى بداية النقد في عصر النبي وأصحابه دون أن يحلل من خلاله المنهج النقدي المتبع في تلك المرحلة،

وكانت إفادتي منها فيما يتعلق بذلك الجانب، وقد ذكرت ما أفدت منه منها في فهرس المصادر، ومن أهمها: منهج المحدثين النقدي وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، تأليف د. عبد الرحمن بن نويفع السُّلمي.

- دراسات تناولت نقد المتن في زمن الصحابة، وهي متعددة، ومقالات، وكانت تسعى لإثبات العناية بنقد المتن عند المحدثين عموما والصحابة خصوصًا، من خلال جمع مواقف نقدية في زمن الصحابة لمتون الأحاديث والاستدلال بها على ذلك، ولم تتوجه أيٌّ من تلك الدراسات إلى استثمار المواقف النقدية في تحليل المنهج النقدي في ذلك الزمن وهو مقصود هذا البحث، وكانت استفادتي من تلك الدراسات محدودةٌ في جمع الأمثلة النقدية في زمن الصحابة، حيث كانت تيسر لبحثي الوصول إلى المواقف النقدية في زمن الصحابة، وقد ذكرت ما أفدت منه الدلالة على بعض المواقف النقدية في فهرس المصادر.
- دراسات تناولت تاريخ الحديث في تلك المرحلة، وهي متعددة أيضًا، وبعضها عام، وبعضها خاص كالمدارس الحديثية: االمدنية، والمكية، والكوفية، والبصرية، وغيرها، حيث تناولت تلك الدراسات تاريخ الحديث في زمن الصحابة في تلك البلدان، وكانت استفادتي منها في الجانب التاريخي، وقد ذكرت ما أفدت منه منها في فهرس المصادر أيضًا.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التاريخي من خلال تتبع الحوادث التاريخية وتكوين التصور الصحيح للحالة التاريخية، وجمع النصوص التي اشتملت على تعاليم أو مواقف نقدية حديثية ودراستها وتحليلها واستخراج الطبيعة النقدية التي اشتمل عليها كل موقف نقدي ثم ربط مستخرجات تلك المواقف ببعضها واستلال

المنهجية النقدية لذلك العصر من خلال مجموع تلك المواقف، وتوصيفه في كل مبحث.

خطة البحث: وقد قسمته إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة

المقدمة وتشمل أهمية البحث ومشكلته والدراسات السابقة والمنهج والخطة

المبحث الأول: النقد الحديثي في زمن النبي ﷺ.

المبحث الثاني: النقد الحديثي في زمن الخلفاء الراشدين قبل الفتنة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التغيرات التاريخية والتحديات النقدية بعد وفاة النبي ﷺ.

المطلب الثاني: تحليل المواقف النقدية الحديثية في عصر الراشدين قبل الفتنة.

الخاتمة، والفهارس.

المبحث الأول

منهجية النقد الحديثي في العصر النبوي

رسول الله هو المبين عن الله عز وجل يتلو قرآنه ويتولى بيانه؛ قال الله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ الآية [النحل ٤٤]. وعلى ذلك فإنه كما كان عند أصحابِه القرآنُ ورسولُ الله يهتدون بهما: فإنه ينبغي أن يكون عند إخوانه من بعده القرآن وسنة رسول الله ﷺ يهتدون بهما.

وعليه فقد بقيت السنة محفوظة رغم الأخطار التي تواجهها في كل زمان.

وعند تحليل الأخطار التي كانت تحيط بالسنة في الزمن الشريف زمن رسول الله، فإنه يمكن تلخيصها في:

- أن لا تبلغ ما يجب أن تبلغه من الناس بسبب الظروف الزمانية والمكانية وبسبب محاولة الكفار إطفاء نور الله.
- الكذب عليه من جهة الكفار والمنافقين.
- والخطأ عليه من جهة أصحابه دون قصد.

وكان التدبير الرئيس للنبي ﷺ في مواجهة هذه الأخطار يكمن في اتباع الخطة التي يمكن ذكر محاورها في ما يأتي:

- تقديم السنة ملخصة مختصرة جدًا يمكن حفظها والتفقه فيها، فكان يتكلم كلامًا مختصرًا جدًا، فعن عائشة رضي الله عنها: "أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان يحدث حديثا لو عده العاد لأحصاه"(١)، ويكرر قوله ثلاثًا

(١) أخرجه: البخاري في الصحيح (٢٤٩)، ومسلم في صحيحه (٧٦١٩)، وغيرهما.

ليتحقق ضبط السامعين له، فعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه: "كان إذا سلم سلم ثلاثا، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا"(١).

- أمرُ جميع من وعى مقالته أن يبلغها لمن لم يسمعها، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نضر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها فحفظها وبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه..." الحديث(٢)، فجنَّد الحاضر ليبلغ عنه الغائب، والأمر في نفسه يتضمن نهي من لم يعيها ممن حضره أن يرويها خشية أن يخطئ فيها.
- التحذير من الكذب عليه ﷺ والمبالغة في تعظيم إثم مرتكبه، فعن المغيرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار"(٣).
- حذر الراوي من أن يروي عنه ما يُظَنُّ أنه كذب أو خطأ، في قوله الشريف: "من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"(٤).

---

(١) أخرجه: البخاري الصحيح (٩٤) وكرره، والترمذي في جامعه (٢٧٢٣)، وغيرهما.

(٢) حديث صحيح أخرجه: الحميدي في مسنده (٨٨)، والترمذي في جامعه (٢٦٥٨)، وغيرهم؛ من حديث ابن مسعود، ويروى هذا المعنى عن جمع من الصحابة، ولابن حكيم المديني المعروف بابن مَمّك، جزء فيه قول النبي ﷺ "نضر الله امرأ سمع مقالتي فأداها"، تحقيق بدر البدر، دار ابن حزم، ١٤١٥ه.

(٣) أخرجه: البخاري (١٢٩١)، ومسلم في مقدمة صحيحه (٤)، وغيرهما، وللطبراني (٣٦٠ه) كتاب: طرق حديث من كذب علي متعمدًا، طبع في المكتب الإسلامي ١٤١٠ه، بتحقيق: علي حسن عبد الحميد.

(٤) حديث صحيح أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، والترمذي في الجامع (٢٦٦٢) وقال حسن صحيح، وغيرهما.

- أمر المسلمين بأن يتبينوا فيما جاءهم من النبأ عنه، وأن يتفقهوا في حديثه فوق فقه الذي بلَّغهم به، في قوله الشريف: "فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"(١)، وهذا ما يقتضي نقد أوجه الخلل فيه.

فكانت هذه التدابير النبوية هي أساس حفظ السنة في زمنه وما بعد زمنه ﷺ (٢).

أما المنهجية التي أسسها رسول الله ﷺ لنقد السنة فينبغي أن تكون مبنية على الفطرة الإنسانية لأن دينه في الإساس دين الفطرة واليسر والسهولة.

وكانت الفطرة الإنسانية منذ بدء الخليقة تقضي بأنّ الخبر يحتمل الصدق والكذب، وبأن الأخبار المهمة التي ينبني عليها عمل أو موقف ينبغي التحري عن صدقها من كذبها، وتقضي بأن راوي الخبر هو أول ما ينبغي التحري حوله هل هو من أهل الصدق المعروفين به؟ وهل جُرِّبَ عليه الكذب من قبل؟ وهل هو متهمٌ في خبره أو مستفيدٌ منه؟

وقد سأل هرقلٌ أبا سفيان بنَ حرب بنِ أمية قبل أن يُسلِمَ عن رسول الله ﷺ: "فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟"(٣)، سأل هرقل بمقتضى الفطرة البشرية وتلقى أبو سفيان السؤال وأجاب عليه بمقتضى الفطرة أيضًا.

---

(١) جزء من حديث ابن مسعود السابق، وقد سبق تخريجه في الحاشية (٣).

(٢) د. عبد الرحمن بن نويفع السُّلمي، التدبير النبوي في التعليم وأثره في نماء علم الحديث، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى ١٤٣٥هـ.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (٧)، وغيره.

وتقتضي الفطرة البشرية أيضًا أن الخبر البشري كما يدخله الكذب فإنه أيضًا قد يدخله الخطأ غير المتعمد، وهذا يعني أنه ينبغي التحقق من سلامة خبر الصادق من الخطأ غير المقصود.

فبنى على كل ذلك رسول الله ﷺ في تأسيس منهجية نقد الأخبار.

وكان التحقق من صحة الخبر في حياة النبي ﷺ من خلال النظر إلى حال راويه= هو المنهج الذي أرشدهم إليه الله عز وجل في قوله الكريم: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾[الحجرات: ٦]، وقوله: ﴿ممن ترضون من الشهداء﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله:﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ [الطلاق: ٢]. ففي هذه الآيات الكريمة الدلالة البينة على وجوب التمييز بين الثقات والضعفاء.

وكان الفسق في الآية هو معيار الراوي الذي لا يؤمن كذبه.

وهو مما تفرد القرآن العظيم به، فلم يصلنا عن الفطرة البشرية ولا في الجهود النقدية السابقة للإسلام وصفٌ للراوي الذي لا يؤمَن كذبه قبل أن يوصف في القرآن بـ (الفاسق)، والفاسق في دلالات ألفاظ القرآن هو الذي لا يلتزم بحدود الشريعة من المسلمين، وكذا الكافر الذي لا يلتزم بحدود العقل والفطرة في أمور دنياه[1]؛ لأن العقل والفطرة هما مرجعية التعامل والتعايش البشري، فمن خرج عن حدودها أخلاقه وسلوكه الدنيوي فلا نقبل خبره في أمور الدنيا.

وعلى ذلك فإن القرآن كما أنه قد أصّل لقبول الأخبار الشرعية أن لا تروى عن الفاسق والكافر لخروجهم عن حدود الشريعة= قد أصَّلَ أيضًا لقبول الأخبار الإنسانية التي لا تستغني البشرية عن نقلها في أمور حياتها عن الإنسان أيًا كان دينُه من خلال ترك الاعتماد على روايات من لا يلتزم بالمبادئ والأخلاق الإنسانية

(١) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن (٦٣٦).

والمعقولات المشتركة والفطرة، خصوصًا قيم الصدق والأمانة، فهؤلاء فساقٌ عن الفطرة الإنسانية، وأخبارهم ينبغي أن يتوقاها العقلاء والراشدون.

وهذه إضافةٌ جديدة في البحث التاريخي نستلهمها من هدايات الكتاب العزيز، ومن السنة النبوية الشريفة فقد استأمن النبي ﷺ رجلاً كافرًا من بني الدّيل وسلَّمه قيادة طريق رحلة الهجرة وقَبِلَ منه قولَه وفعلَه وروايته في أمر الرحلة ومسالك الطريق وهي كانت في أعلى درجات الأهمية؛ لأنه كان ملتزمًا بحدود (الفطرة) مكارم الأخلاق والصدق والأمانة(١).

وعلى عكس وصف الفسق تكون صفات الراوي المقبول، فدلت الآية الكريمة على ما يمكن أن نصفه بأنه: التحقق من توفر صفات القبول في الراوي، وبناء عليه فقد بدأ (نقد الراوي) منهجيًا في زمن النبي ﷺ، واستمر بعد ذلك وتطور كما سيأتي.

وقد كان هذا واضحًا تمام الوضوح عند أئمة النقد الحديثي؛ فقد استدل بالآيات الثلاث السابقات -على هذا النحو والتتابع- الإمامُ مسلم في مقدمة صحيحه على وجوب النظر في أحوال الرواة والاعتماد على رواية الأثبات دون رواية الضعفاء(٢).

وهذه البداية النقدية في التوجيه إلى الاعتماد على نقد الراوي في قبول الأخبار هو بمثابة إعلان تأسيس منهج النقد الحديثي؛ لأنّ كلَّ ما وراء هذا كان نموًا طبيعيًا له نتيجة العمل في هذا الاتجاه وفق ما تقتضيه الفطرة الإنسانية في التعامل مع المعطيات الجديدة والتحديات المتجددة.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني المصنف (٩٧٤٣)، والبخاري في الصحيح (٢٢٦٣)، وغيرهما.

(٢) مقدمة الصحيح.

وقد كان (نقدُ الراوي) الذي أسَّسَ القرآنُ في حياة النبي ﷺ نقدَ الأخبار عليه هو السبب الرئيس في اشتراط الاسناد بعدُ؛ وكان اشتراطُ الإسناد: في جيل صغار الصحابة وكبار التابعين؛ لأنهم ورثوا هذه المنهجية من زمن رسول الله ﷺ، فما داموا سينقدون الرواة فإن عليهم أن يشترطوا إبراز الرواة، والتحقق من وجود الأسانيد المتصلة.

وبسبب اشتراط الإسناد جرى وضع مصادر السنة في إطار محدد لا تخرج عنه، فلا يمكن أن نقبل شيئًا يروى عن رسول الله ﷺ إلا من خلال تلك الأسانيد، وهذا هو الذي حفظ السنة على مدى الزمان، ولولاه لادعى الأدعياء وقوفهم على نقوش أو كتب تراثية أو روايات مقطوعة الأسانيد وأضافوها إلى السُنة، ولكن هيهات هيهات أغلقت الأسانيد الطريق، ثم جاءت كتب الحديث المسندة فأحكمت الإغلاق، فلا إضافة على ما في مصادر المحدثين المعتمدة.

ولا شك أن نقد الخبر بناء على نقد ظواهر الأسانيد هو أغلبي النتيجة؛ إذ ليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا من شأن الفاسق دومًا أن لا يصدق، ولاشك أن الرواة في إتقانهم على طبقات فمنهم من ليس في أعلى مراتب الثقات مع أنه ليس من الفساق، وهو ما يدعو عقلا إلى أن تكون مستويات التحري متفاوتة.

كما أنه ليس في الآيات الكريمة ما يشير إلى ترك تتبع القرائن التي تؤكد صحة رواية الثقة أو القرائن التي تشير إلى خطئه، ولا القرائن التي تعضد رواية الراوي (الضعيف في ضبطه). بل عكس ذلك فإن الآية الكريمة تشير إلى تتبع القرائن التي تؤكد كذب الفاسق أو تنفيه في قوله (فتبينوا) وقُرأت (فتثبتوا) أيضًا والمعنى واحد[1].

(١) ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، التفسير، سورة الحجرات آية (٦).

وذلك أن قوله (فتبينوا) يحيل إلى فطرتهم في التبين والتثبت، وهي التي تراعي تتبع قرائن القبول والرد بعد ذلك، فأرشدت الآية إلى اعتبار قرائن القبول والرد وإلى مقارنة الروايات.

فمن النواتج التلقائية للتثبت الذي أمر الله به: التنقيرُ عن العلل والأسباب الخفية التي تقدح في صحة الأخبار.

وهذا يعني أن منهجية التنقير عن العلل الخفية في رواية الثقات وعن القرائن المؤيدة لقبول الروايات قد بدأ تأسيسُها في العهد النبوي، وهو مستوى نقدي أعلى من مستوى نقد الراوي ولكنّه مبنيٌ عليه.

ويؤكد ذلك أنه قد نصّ الإمام الحاكمُ عليه في النوع الثالث من كتابه المعرفة بعد أن ذكر تحري أبي بكر وعلي رضي الله عنهما وتدقيقهما في التحري عن الرواية قبل تصحيحها، فقال: "وكذلك جماعة من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، ثم عن أئمة المسلمين كانوا يبحثون وينقرون عن الحديث إلى أن يصح لهم"(١).

وبناء عليه فإن النقد الحديثي في زمن النبي ﷺ كان يقوم على مستويين: ظاهرٌ، وخفيٌ؛ يتوجه المستوى الظاهر إلى نقد الراوي وترك الاعتماد على رواية الفاسق، ويتولى المستوى الخفي الاحتراز من خطأ الراوي العدل من خلال الالتفات إلى القرائن التي تشير إلى ذلك.

ويدل على ذلك أيضًا مقتضى تجنيد النبي ﷺ أصحابه ليبلغوا عنه الغائب (كما سبق)، فإن مقتضى هذا التجنيد أن يحصل فيما رواه آحادُ أصحابه بعضُ الخطأ عليه، وكان النبيُّ الكريمُ ﷺ يعلم ذلك (نظريًا)، ومن خلال التجربة أيضًا، فقد أخطأ عليه بعضُ من روى عنه، فلم يدعوه ذلك الخطأُ إلى منعهم من الرواية

(١) الحاكم النيسابوري (٤٠٥)، معرفة علوم الحديث، النوع (٣).

عنه، ولكنَّه وضع منهجيةً واضحةً للتوقي من هذا الخطأ، تتمثل في: مقارنة روايتهم بروايات غيرهم، وقد نصّ على ما يشير إلى ذلك في قوله: "فرب مبلغ أوعى من سامع" الحديث، فإنهم إن وقعت الريبة في قلوبهم تحروا وإن تحروا وصلوا إلى الصواب، فهو يؤسس منهجية النقد الخفي للروايات الحديثية من خلال اعتبار رواية الراوي برواية غيره ومقارنتها.

وهذه المنهجية كفيلةٌ أيضًا بأن تكشف عن تعمد الكذب لدى بعض الرواة إذا قورنت روايتهم برواية غيرهم، وهذا ما يدل عليه بكلِّ وضوحٍ قوله الشريف: "حدثوا عني ولا تكذبوا عليّ"(١)، فإنه بالإضافة إلى أنه أمر بالتحرز في الرواية عنه؛ يدل على أنه ﷺ كان احتمالُ أن يَكذب عليه المنافقون عند من لا يعلم نفاقهم= في حُسبانه.

ومما وقع من الخلل في التبليغ عنه، وانكشف بالتحري والتحقق والمقارنة، ما تضمنته الأمثلة والمواقف النقدية الآتية:

- عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما: "أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، فقال أحدهما: يا رسول الله، اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههما: أجل يا رسول الله، فاقض بيننا بكتاب الله، وائذن لي في أن أتكلم. فقال: تكلم. فقال: إن ابني كان عَسيفًا على هذا فزنى بامرأته، فأخبروني أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي، ثم إني سألت أهل العلم، فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وإنما الرجم على امرأته، فقال رسول الله ﷺ: أمَا والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما غنمك وجاريتك فَرَدٌ عليك، وجَلَدَ

(١) جزء من حديث صحيح أخرجه أحمد في المسند (١١٤٢٤) وغيره، والنسائي في السنن (الكبرى ٥٨١٧) وغيرهما.

ابنه مائة وغرّبه عامًا، وأمر أُنَيسًا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر، فإن اعترفت رجمها، فاعترفت فرجمها"[1].

فهذا الرجل افتدى ابنَه بمائة شاة وجارية وهو يظن أن ما نقلوه له هو السنة وأنه الحكم الشرعي؛ كما يدل عليه قوله: (فأخبروني)، ثم إنه تحقق من صحة ما نُقل إليه بعد ذلك فسأل آخرين من (أهل العلم) فتبين أن الأولين قد أخطئوا، ثمّ جاء إلى النبي ﷺ ليحكم بينه وبين خصمه بعد أن كشف خطأ المخبرين بسؤال أهل العلم، فهو إذن قد عرف الصواب والخطأ قبل أن يأتي إلى النبي ﷺ، وإنما جاء إليه ليقضي بينه وبين خصمه كما هو صريح قوله: (أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله).

فهذا مثالٌ صحيحٌ لنقلٍ خطأٍ تمّ الكشف عنه من قبل الصحابة قبل أن يصل إلى النبي ﷺ.

- وهنا مثالٌ آخر لحديث تحقق الصحابة لصحته من رسول الله ﷺ بعد أن وجدوا فيه ريبة.

فعن سُبيعة بنت الحارث: "أنها كانت تحت سعد ابن خولة، وهو من بني عامر بن لؤي، وكان ممن شهد بدرًا، فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فلم تنشب أن وضعت حملها بعد وفاته، فلما تعلّت من نفاسها، تجملت للخطاب، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك -رجل من بني عبد الدار- فقال لها: ما لي أراك تجملت للخطاب، ترجين النكاح؟ فإنك والله ما أنت بناكح حتى تمرّ عليك أربعةُ أشهر وعشرٌ، قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك جمعتُ علي ثيابي حين أمسيت، وأتيت رسول الله ﷺ فسألته عن

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٦)، والبخاري في الصحيح (٦٨٤٢)، وغيرهما.

ذلك؛ فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي، وأمرني بالتزوج إن بدا لي"(١).

فأبو السنابل بن بعكك حلف لها رضي الله عنهما بما يخالف ما تعلمه هي من الحكم الشرعي الذي بنت عليه تجملها للخُطاب، مما أوقع الريبة في نفسها من خبره، فتحققت من صحة خبره عند رسول الله ﷺ، فانكشف خطأ أبي السنابل.

- ومثال ثالثٌ لحديثٍ وقعت الريبة في نفس المبلَّغِ به فلما تحقق من صحته وجده صحيحًا: فعن سفيان، عن أبي بكر بن أبي الجهم، قال: سمعت فاطمة بنت قيس، تقول: أرسل إليَّ زوجي أبو عمرو بن حفص بن المغيرة: عياشَ بنَ أبي ربيعة بطلاقي، وأرسل معه بخمسة آصُعِ تمرٍ، وخمسةَ آصُعِ شعيرٍ، فقلت: أما لي نفقةٌ إلا هذا؟! ولا أعتد في منزلكم؟! قال: لا، قالت: فشددت علي ثيابي، وأتيت رسول الله ﷺ. فقال: «كم طلقك؟» قلت: ثلاثا، قال: «صدق، ليس لك نفقة، اعتدي في بيت ابن عمك ابنِ أم مكتوم، فإنه ضرير البصر، تلقي ثوبك عنده، فإذا انقضت عدتُك فآذنيني» قالت: فخطبني خُطّابٌ منهم معاوية وأبو الجهم، فقال النبي ﷺ: "إن معاوية تَربٌ خفيف الحال، وأبو الجهم منه شدة على النساء – أو يضرب النساء، أو نحو هذا –، ولكن عليك بأسامة بن زيد"(٢).

- وهنا مثالٌ رابعٌ لتحقق النبي ﷺ نفسُه من خبر راوٍ ثقةٍ عنده:

قال أبو هريرة رضي الله عنه: "صلى بنا رسول الله □ إحدى صلاتي العَشِي إما الظهر وإما العصر، فسلم في ركعتين، ثم أتى جذعًا في قبلة

(١) صحيح البخاري (٣٩٩١)، وغيره.

(٢) أخرجه مسلم (٣٧٠٦)، وغيره.

المسجد فاستند إليها مُغضبا، وفي القوم أبو بكر وعمر، فهابا أن يتكلما، وخرج سُرعان الناس: قصرت الصلاة! فقام ذو اليدين فقال: يا رسول الله أقُصِرَتِ الصلاة أم نسيت؟ فنظر النبي ﷺ يمينا وشمالا، فقال: ما يقول ذو اليدين؟! قالوا: صدق لم تصلِّ إلا ركعتين، فصلى ركعتين وسلم، ثم كبر ثم سجد ثم كبر فرفع ثم كبر وسجد ثم كبر ورفع، قال: وأُخبرتُ عن عمران ابن حصين أنه قال: وسلم"(١).

وهذا تطلبٌ لعلةٍ خفيةٍ تقدحُ في صحة خبر ذي اليدين، فهو ثقة، ومع كونه ثقة إلا أن النبي ﷺ لم يعمل بخبره مباشرة لمّا بدا له أنه لا يَحتمل التفرد به وحده، فكونه تكلم وحده مع سكوت الآخرين أوجب سؤالَ غيرِه ممن حضر الصلاة ليؤكد قوله أو ينكره، فلو أن الصحابة خالفوا ذا اليدين لخَطّأ ذا اليدين وأعلَّ خبره بخبرهم، وهذا هو النقد الخفي بعينه، ولو أنهم انصرفوا جميعًا قبل أن يتكلم ذو اليدين لما عمل بخبره لشذوذه بشيءٍ لم يروه غيره على أهميته.

وبناءً على هذه الأمثلة النقدية فإنه في زمن رسول الله ﷺ كان تأسيسُ التحري والبحث عن علل الحديث والتوقي من شذوذ الراوي، والذي نما وتطور بعد أن كثرت طرق الحديث في المراحل النقدية الآتية إلى أن أصبح منهجيةً في غاية الدقة لمعرفة الصواب والخطأ من الروايات.

ومما يؤكد وجود هذه المنهجية النقدية في زمن النبي ﷺ أن الصحابة لم يكونوا يسمعون كل الأحاديث من رسول الله ﷺ فقد كان يسمع بعضهم من بعض، وقد قال عمر بن الخطاب: "إني كنت وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية بنِ زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ، فينزل يومًا وأنزل

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (١٢٢٥)، وغيرهما.

يوما، فإذا نزلت جئتُه من خبر ذلك اليوم من الأمر وغيره، وإذا نزل فعل مثلـــه" الحديث(١).

وعن البراء بن عازب قال: "ما كل الحديث سمعناه من رســول الله ﷺ كــان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشتغلين في رعاية الإبل وأصحاب رســول الله ﷺ كــانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعونه من أقرانهم، وممن هــو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه"(٢).

ولم يكن في زمن النبي ﷺ هناك حاجةٌ للتحقق الشديد مــن درجــة ضــبط الراوي؛ فقد كانت العدالة هي المطلوب، لأن الصحابة كانوا شهودًا على الســنة، يرونها ويسمعونها مباشرة؛ والشهود في وعيهم بمعاني الأحــداث ومقاصــدها ليسوا كالرواة الذين نقلت إليهم دون مشاهدة مباشرة فقد يصلهم المعنى من خلال القول المختصر المنقول إليهم وربما لم يقع في تصوراتهم بنفس المعنــى الــذي يتصوره عليه الذين شاهدوا وسمعوا وحضروا من الصــحابة الكــرام؛ فشــهودُ الحدث كفيلٌ بتحقيق ضبط الحديث في أدنى درجاته على أقل الأحوال.

وفي ختام هذا المبحث يمكن أن نلخص النتائج الآتية:

- أن مرحلة النقد الحديثي الأولى في عهد النبي ﷺ كانــت قــد وضــعت التأصيل الأساسي والإطار العام للنقد الحديثي، والمتمثل في: نقد الراوي (وهو النقد الظاهر)، والتوقي من الخلل الخفي في روايات الراوي الثقة من خلال ملاحظة القرائن (وهو النقد الخفي).
- أن هذا التأصيل النقدي مع أنه كان مجملاً إلا أنه مكتملٌ في زمنه وكــافٍ للوصول إلى أعلى درجات الدقة النقدية.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٤٦٨)، وغيره.

(٢) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، النوع (٣).

- كان في المرحلة النبوية أقوى أداة نقدية على الإطلاق، وتتمثل في التحقق من صحة الخبر من خلال سؤال النبي ﷺ نفسه عن صحته.
- أن النقاد في زمنه الشريف (نظريًا) ربما تفاضلوا في دقة نقدهم بناءً على تجويدهم لهذين المستويين النقديين، وعمليًا كذلك، فأهل العلم منهم بالسنة كانوا أقدر على معرفة صواب المنقول عنه من خطئه (كما في حديث قصة أنيس).

المبحث الثاني

النقد في عصر الخلفاء الراشدين

يمتد عصر الخلفاء الراشدين من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة (١١هـ) حتى عام الجماعة سنة (٤٠هـ)، وقد وقعت الفتنة قبل نهاية عصر الراشدين، فابتدأت بمقتل عثمان رضي الله عنه سنة (٣٥هـ) وكان لوقوع الفتنة آثارًا على رواية الحديث ينبغي دراستها خلال هذا العصر الكريم.

وقد ورثت هذه المرحلة التاريخية بدايات المنهج النقدي الذي تأسس في المرحلة النبوية، ويتمثل في مستويين نقديين:

- نقد الراوي فلا يقبل في الرواية عن رسول الله ﷺ إلا الراوي العدل وهذا المستوى هو (النقد الظاهري).
- ملاحظة القرائن الخفية التي تشير إلى خطأ الراوي العدل وموازنتها بقرائن ضبطه (وهو النقد الخفي).

وفقد هذا العصر الوسيلة النقدية الأقوى في المرحلة النبوية وهي: التحقق من النبي ﷺ نفسه عن صحة الرواية عنه.

وسوف نرى في ختام هذا المبحث ماذا زاد الصحابة في عصر الراشدين في التأصيل المنهجي النقدي، وكيف عوّضوا عن أداة النقد العظمى التي فُقدت بعد وفاة النبي ﷺ.

وفي سبيل الوصول إلى ذلك سوف نحلل: مدى التغير في طبيعة الرواية، ومقدار التحديات الجديدة، وكيف كانت استجابة الصحابة الكرام في عهد الراشدين للوفاء بسد حاجات السنة الشريفة، ونحلل المواقف النقدية الحديثية في هذه المرحلة.

ويمكن أن نقسم المبحث بناء على ذلك إلى مطلبين:

المطلب الأول: التغيرات التاريخية والتحديات النقدية بعد وفاة النبي ﷺ.

المطلب الثاني: تحليل المواقف النقدية الحديثية في عصر الراشدين.

ومن خلال نتائج هذين المطلبين سوف نصل إلى نتيجة المبحث بمشيئة الله تعالى.

المطلب الأول

التغيرات التاريخية والتحديات النقدية بعد وفاة رسول الله ﷺ.

سبق في المبحث الأول أن النبي ﷺ كان قد أشرك أصحابَه في تعليم الناس الدين في زمنه الشريف، وأنه أمرهم بأن يبلغ الشاهد منهم الغائب، ولو آية، ولو مقالةً عنه، وأنه وعدهم على ذلك بالأجر الجزيل، وأنه حظ على التعلم، فكان قد برز في حياته الشريفة علماءُ يتوجه الناس إليهم ليتعلموا منهم، ويوجههم هو إلى القبائل والنواحي لتعليم الناس الدين والكتاب والسنة وأحكام الشريعة، فكان التبليغ متاحًا لجميع من وعى عنه، وكان التعليم مخصوصًا بالعلماء.

وهذا قد يكون أهمَّ ما أسهم في وضوح مهمة حفظ السنة وبلاغها لأصحابه بعد موته الشريف، ومن هنا: فإن الصحابة الكرام كانوا على استعداد لصيانة السنة وحفظها بعد وفاة رسول الله ﷺ.

وعليه فإنه يجب (عقلاً) أيضًا أن يكون الصحابة في عهد الراشدين كما حفظوا القرآن قد حفظوا السنة أيضًا، فإن حفظ (وأقيموا الصلاة وآتو الزكاة) الوارد في القرآن في مواضع عديدة ليس له أي أهمية ما لم يحفظوا كيف تقام الصلاة وكيف تؤدى الزكاة، وهكذا فإنهم ولا بد قد حفظوا السنة مع القرآن.

وكان حفظ السنة يدخل عند أصحاب النبي ﷺ ضمن حفظ الدين الذي يَعلمونه ويعملون به ويتفقهون فيه ويُعَلِّمونه أبناءهم وتلاميذهم.

والسنة كانت عندهم كلُّ شيء من الدين موروثٌ عن النبي ﷺ مما سوى القرآن، وهي مادة غزيرة جدًا، لا يمكن إحصاؤها، فكل صحابي عاش مع رسول الله ﷺ رأى وسمع منه ما لا يمكن له إحصاؤه أو تذكره، فكل أقواله وسكتاته، وأفعاله وحركاته وسكناته، وصفاته، وتقريراته لأقوال من حوله وأفعالهم وعاداتهم؛ كلها سنة.

فكان لا يمكن لأحدٍ منهم أن يحصي السنة التي باشرها هو وشاهدها في حال حياة رسول الله ولا بعد مماته؛ وكان بعضهم ينسى السُنة حتى يمر به الحدث أو السؤال فيُذَكِّرُهُ إياها.

وعليه نعلم سخف الدعاية التي عاتبت الصحابة الكرام في عدم كتابة السنة في زمانهم، فضلاً عن الطعن (الأحمق) في السنة بسبب تأخر كتابتها على سبيل الاستقصاء إلى عصر التابعين.

وذهب قومٌ اجتهدوا للدفاع عن السُنة بأنها كتبت في عصر الصحابة فأخطئوا لما خلطوا بين الكتابة على سبيل الانتقاء لبعض السنن وكتابة الاستقصاء لجميع السنن.

والتوجيه الصحيح لاختلاف أحاديث النهي عن الكتابة مع أحاديث الإذن بها هو أنها لا يمكن كتابتها على سبيل الاستقصاء في زمن النبي وأصحابه لاستحالته؛ فينبغي منع الكتابة لخطر التشكيك في غير المكتوب منها، وربما انشغل الناس بما كُتب (مما يعتريه النقص والدخل والانتقائية غير المقننة) عن القرآن وعن السنة بشمولها؛ فكان كمثناة أهل الكتاب[1]؛ فمُنِعوا من الكتابة، وكان المأذون فيه هو حالات خاصة من الانتقاء المأمون استثنيت من الأصل.

(١) عن القاسم بن محمد قال:" إن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب، فأنشد الناس أن يأتوه بها، فلما أتوه بها أمر بتحريقها، ثم قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب". ابن سعد،

وكان الممكن للصحابة الكرام أن يُجمع ملخصٌ وافٍ من السنة من خلال الصحابة الكرام، وأفضل الطرق لجمع هذا الملخص هو أن يعيش (التلميذ) التابعي مع (شيخه) الصحابي زمنًا يستخرج منه السنة في المواقف والمسائل التي تستدعيها، فيجمع عن الصحابي ملخصًا مما شاهد لا جميع ما شاهد، ويجمع ما لدى التابعين بعضهم إلى بعض، وهكذا يجمع التابعون ما وصل إليهم من السنة عن الصحابة.

فالممكن إذن في جمع السُنة هو جمع ملخص شامل لجميع ما قدمه الصحابة لجيل للتابعين.

هذا.. وقد انتقل الجزءُ الأكثر أهميةً من السنة إلى التابعين بالتواتر من فعل الصحابة وفهمهم فهي مادة دينهم الذي كان علماؤهم يحيطون به علمًا وجميعُهم يمارسونه في كل شئون حياتهم ويحرصون على نشره وتعليمه، وشمل التواتر كبار مسائل الإسلام التي لم ترد في القرآن والتي وردت أيضًا، كأصول مسائل الطهارة والصلوات وعددها ومواقيتها وكبار مسائلها، والزكاة وأهم مسائلها، والصيام وأشهر مسائله، والحج وأعماله الكبرى، والمحرمات الكبرى، وأصول مسائل المعاملات، والشعائر الظاهرة من الدين، فكان الصحابة ينقل عامتهم عن رسول الله ﷺ بقولهم وفعلهم إلى من حولهم من أبنائهم وجيرانهم وقراباتهم

=الطبقات الكبرى (١٨٧/٧)، وإسناده صحيح. وفي بيان معنى المثناة قال أبو عبيد القاسم بن سلام: "سألت رجلا من أهل العلم بالكتب الأولى قد عرفها وقرأها عن المثناة، فقال: إن الأحبار والرهبان من بني إسرائيل بعد موسى وضعوا كتابا فيما بينهم على ما أرادوا بينهم من غير كتاب الله عز وجل، فسموه المثناة كأنهم يعني أنهم أدخلوا فيه ما شاءوا، وحرفوا فيه ما شاءوا على خلاف كتاب الله تبارك تعالى". قال أبو عبيد: " فبهذا عرفت تأويل حديث عبد الله بن عمرو أنه إنما كره الأخذ عن أهل الكتاب لذلك المعنى، وقد كان عنده كتب وقعت يوم اليرموك فأظنه قال هذا لمعرفته بما فيها" البيهقي، شعب الإيمان (١٧٠/٧).

وتلاميذهم؛ فالقدر المشترك الذي اتفقوا فيه من غير ما خلاف كان هو المتواتر، وقد كان المتواتر في زمن الصحابة هو أكثر السنة.

وكان ثمة مسائل فرعية ينفرد فيها آحادُهم بأحاديث عن رسول الله ﷺ، وربما خالفهم في حكمها غيرهم من الصحابة أيضًا، لأنها مما فاتهم، وهي مسائل قليلة جدًا، وقد كانوا حريصين كل الحرص على أن لا يقع الخطأ على رسول الله ﷺ في هذه الأحاديث (غير المتواترة)، أما المتواتر فيحفظه تواتره.

وكانت عامة هذه المسائل الفرعية موجودةً عند علماء الصحابة فهم المعتنون بأصول العلم وفروعه ومسائله، أما غير العلماء فإن علمهم من السنة كان في مجمله من المتواتر (كبار المسائل) وقد يوجد عندهم علمٌ ببعض المسائل التي لا تبلغ حدّ التواتر لكنهم وإن وجد عندهم شيءٌ من علم الفروع إلا أنهم يُخشى عليهم أن يقع الخطأ في فهمهم لها بسبب دقة المسائل الفرعية وتداخلها، أو بسبب عدم معرفتهم بالناسخ والمنسوخ، فيقع من ثَمَّ الاختلاف الذي يحصل به التشويش والاضطراب.

وهذا كان يتطلب أن توقَفَ الروايةُ على العلماء في زمن كبار الصحابة الذي تميز بسعة المتواتر.

وعند التأمل في حال الصحب الكرام مع رواية السنة نجد أنهم قد ورثوا أمره الشريف بالتبليغ عنه، ولا شك أنهم سيستمرون على التبليغ الذي أمرهم به نبيهم، وأنهم لن يُجمِعوا على مخالفة أمره بالتبليغ وقد وصاهم به وعوّدهم عليه، ولكنهم كانوا في حاجة ماسة إلى تقنين الرواية عن رسول الله ﷺ كيما يُبَلِّغُوا الدين مُيسرًا دون أن تشوش عليه اختلافاتُ الرواة.

وعندما ننظر في تدابيرهم نجدهم حقًا قد قاموا بما يجب القيام به، فقد رُوي عن ابن أبي مليكة (مرسلا) أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: "إنكم

تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدُّ اختلافا فلا تُحَدثوا عن رسول الله شيئًا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه"(١).

وعند تحليل هذا النص نجد:

- أن الاحتياط للسنة بدأ بعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة في عهد الصديق. وقد نص الذهبي على أن أبا بكر أولُ من احتاط للسنة(٢).
- أن أول الأخطار التي برزت في عهد الراشدين كان الاختلاف على رسول الله ﷺ في الحديث.
- أن خطة الراشدين في التعليم كانت: تنظيم تعليم السنة من خلال تعليم القرآن وتعليم الأحكام، أي ما يحتاج إليه من السنة في بيان القرآن وأدلة الأحكام، وهذا يقضي بأن يتولى تعليم الدين العلماء، وأن تكون الرواية عن النبي ﷺ مقصورةً عليهم لغرض بيان القرآن وتوضيح أحكام الدين.
- أنه يتضمن قرار منع التحديث (غير المُنَظَّم) عن رسول الله ﷺ، وأن هذا القرار كان قريب العهد بوفاة رسول الله ﷺ.
- أنه لا إشكال في هذا المنع مع (ليبلغ الشاهد الغائب) لأنهم بهذا المنع

(١) الذهبي، طبقات الحفاظ (ترجمة أبي بكر) وهو مرسل، ابن أبي مليكة لم يدرك زمن أبي بكر وبمثله وبشواهد المعنى تثبت هذه القصة فابن أبي مليكة أحد العلماء وهو من رهط أبي بكر بني تيم وموقف الذهبي منها يدل على ذلك، ويشهد لها فعل عمر في غير ما حديث.

(٢) المصدر السابق.

- حققوا النموذج المناسب للتبليغ في زمانهم[1].

وكما سبق فهذا النص يؤكد أن الصديق خشي من أن تضطرب روايات السنة إذا فتح باب الرواية لكل أحد لاحتمال اختلاف الصحابة فيها بناء على اختلاف مستوياتهم في الضبط والفقه، وهو دليلٌ على وضوح الخطر على السنة في زمانهم: وأنه خطر الاضطراب الذي يمكن أن تنتجه (فوضى التبليغ) الذي وقفوا عليه في واقع الأمر، أما ضياع السنة فلم يكن واردًا عندهم لكثرة أصحاب رسول الله ﷺ الذين رووا عنه وسعة المتواتر في زمانهم.

ويمكن أن نشرح هذا النص بمثل هذه الحادثة التي حصلت في زمن عمر رضي الله عنه؛ فعن رفاعة بن رافع بن مالك؛ قال: "بينا أنا عند عمر بن الخطاب إذ دخل عليه رجل، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا زيد بن ثابت يفتي الناس في المسجد برأيه في الغسل من الجنابة! فقال عمر: عليَّ به، فجاء زيد، فلما رآه عمر قال: أي عدو نفسه! قد بُلِّغتُ أن تفتي الناس برأيك؟! فقال: يا أمير المؤمنين بالله ما فعلت؛ ولكني سمعت من أعمامي حديثًا فحدثت به؛ من أبي أيوب، ومن أُبَيّ بن كعب، ومن رِفاعة بن رافع، فأقبل عمر على رفاعة بن رافع فقال: وقد كنتم تفعلون ذلك إذا أصاب أحدكم من المرأة فأكسل لم يغتسل؟! فقال: قد كنا نفعل ذلك على عهد رسول الله ﷺ، فلم يأتنا من الله فيه تحريم، ولم يكن من رسول الله ﷺ فيه نهي، قال: ورسول الله ﷺ يعلم ذاك؟ قال: لا أدري، فأمر عمر بجمع المهاجرين والأنصار، فجمعوا له، فشاورهم فأشار الناس، أن لا غسل في ذلك، إلا ما كان من معاذ وعلي، فإنهما قالا: إذا جاوز الختانُ الختان فقد وجب الغسل،

(١) بوب الطحاوي: "بيان مشكل ما روي عن رسول الله □ من أمره بالتبليغ عنه، وحمده فاعل ذلك، وما يدخل في هذا المعنى، وما قد روي عن عمر من حبسه بعد رسول الله □ ذوي الرواية الكثيرة عنه" شرح مشكل الآثار (٣١١/١٥).

فقال عمر: هذا وأنتم أصحاب بدر وقد اختلفتم، فمن بعدكم أشد اختلافا، قال: فقال علي: يا أمير المؤمنين، إنه ليس أحدٌ أعلم بهذا من شأن رسول الله ﷺ من أزواجه، فأرسل إلى حفصة فقالت: لا علم لي بهذا، فأرسل إلى عائشة فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال عمر: لا أسمع برجل فعل ذلك إلا أوجعته ضربا"(١).

فمن المتواتر عند الصحابة جميعهم أن الجنابة توجب الغسل؛ هذا متفق عليه بين أصحاب رسول الله ﷺ، أما مسألة من أولج فأكسل ولم ينزل هل عليه الغسل أم لا؟ فهذه مسألة فرعية تحتاج الفقهاء ولا يمكن الاعتماد فيها على عامة الصحابة، وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة أيضًا؛ مما يدل على خطر الاختلاف وأهمية مراقبة الرواية، وسبب الاختلاف بين الفقهاء في رواية السنة في هذه المسألة هو (النسخ) كما بَيَّنَ سهل بن سعد رضي الله عنه في قوله: "حدثني أُبَي ابن كعب أن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء من الماء كانت رخصةً رخّصها رسول الله ﷺ في بدء الإسلام ثم أمر بالاغتسال بعد"(٢).

وفي تحليل جسامة خطر الاختلاف على رسول الله -فيما لو فُتح الباب لكل أحد أن يحدث عنه ما شاء بعد موته ﷺ- فإنه كان يمكن أن يتسبب في اضطراب الروايات واختلاطها من بداية عصر الصحابة، ويكفي لتقريب ذلك أننا لو قمنا بفحص الاختلاف على إمام مكثر من المحدثين بعد ذلك كالزهري وهو من صغار التابعين لوجدنا أنه يَكثُر عن أصحابه الاختلاف عليه في الأحاديث التي رووها

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢١٠٩٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٩٥٢)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٤، ٢١٥)، والترمذي (١٠٠)، وابن الجارود في المنتقى (٩١)، وابن خزيمة في الصحيح (٢٣٩)، وغيرهم.

عنه مع أنها مادةٌ مرويةٌ محددةٌ لا تحتاج إلا إلى الضبط بخلاف الصحابة الذين يشهدون الحدث فيُعَبِّرُ كلٌ منهم عنه بألفاظه هو وبفهمه هو ومن زاوية نظره هو! فلو أن الخلفاء الراشدين سمحوا لمثل هذا الاختلاف أن يجيء عن أصحاب رسول الله ﷺ وهم عشرات الألوف لكانت مخاطر ضياع السنة واضطرابها تحيط بالسنة إحاطة تامة.

إذن كان منع اضطراب الروايات واختلاطها بسبب الاختلاف هو أول مهمة لحفظ السنة في عصر الراشدين.

وعند التأمل في الوسيلة التي ينبغي أن يتخذوها في سبيل تحقيق هذا الهدف فإنهم لم يكن أمامهم إلا أن يُعَلِّموا القرآن والدين ويعلموا الناس من السنة أثناء ذلك (بلا تكلف) ما يفي ببيان القرآن وتكميل مسائل الدين، وهنا تبرز أهمية الاعتماد على علماء يتولون الإقراء والتعليم والقضاء.

وهذا مع كونه السبيلَ الوحيد لإقامة سياجٍ منيعٍ يحول دون الاختلاف على رسول الله ﷺ، فإنه في نفس الوقت السبيل الوحيد للوفاءِ بحفظ ملخص واف من السنة الشريفة.

هنا نفهم مراد الصديق وأنه صان السنة، قال الذهبي: "فهذا المرسل يدلك أن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري لا سد باب الرواية، ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السنة، فلما أخبره الثقة ما اكتفى حتى استظهر بثقة آخر ولم يقل حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج"[1].

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ (٩/١)، وسيأتي ذكر الرواية وتخريجها في الموقف الأول من المواقف النقدية (ص ٢٦) من هذا البحث.

وعلى طريق أبي بكر مشى عمر، فعن أبي سلمة أنه سأل أبا هريرة: "أكنت تحدث في زمان عمر هكذا؟ فقال: لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربني بمخفقته"(١) .

وهذا يدل على أن النهي لم يتوجه إلى العلماء الذين أُمروا بتعليم الناس القرآن وبيانه والدين ومسائله ودلائله، ولكنه توجه لمن يتفرغ للجلوس للرواية عن رسول الله ﷺ قبل أن يروج في الناس من السنة ما يحتاجونه من خلال العلماء.

ولم يمنع التلاميذ من تعلم السنة وسؤال الصحابة عنها، وقد نشط صغار الصحابة في التعلم من كبارهم بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: "لما توفي رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم نسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجبًا لك يا ابن عباس! أترى الناس يحتاجون إليك، وفي الناس من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام من ترى؟ فتركت ذلك وأقبلت على المسألة، فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل، فآتيه وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه، فتسفي الريح عليَّ التراب، فيخرج فيراني فيقول: يا ابن عم رسول الله! ألا أرسلت إليَّ فآتيك؟ فأقول: أنا أحق أن آتيك، فأسألك. قال: فبقي الرجل حتى رآني وقد اجتمع الناسُ عليَّ، فقال: هذا الفتى أعقل مني"(٢).

وقال: "إن كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ"(٣).

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ (٧/١).

(٢) ابن سعد، الطبقات (٢/ ٣٦٧، ٣٦٨)، والفسوي، المعرفة والتاريخ (١/ ٥٤٢)، وغيرهما.

(٣) الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه (٤٢٨/٢)

وقد روى شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر حبس ثلاثة: "ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري فقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ"(١)، ورُوِيَ: "حبس أبا مسعود، وأبا الدرداء، وأبا ذر حتى أصيب وقال: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ"(٢). ويشكل قوله (حتى أصيب) لأنه قد ولى أبا الدرداء قضاء دمشق وتعليم أهلها قبل أن يصاب، وينبغي أن يكون هذا أول الأمر لما كانوا بالمدينة قبل أن يوجههم عمر إلى البلدان. فابن مسعود ارسله عمر إلى الكوفة معلمًا، وروى عنه أهلها الكثير من الأحاديث، وأبو الدرداء ولاه عمر على قضاء دمشق بعد وفاة معاذ رضي الله عنهم، وأبو مسعود ولاه عليٌّ رضي الله عنه على الكوفة ومات بها نحو استشهاد علي رضي الله عنه، وأكثر رواياته في الصحيحين من طريق الكوفيين عنه مما يدل على أنه نشر الرواية وعلّم وحدّث، وهذا ما يؤكد أن نهي عمر كان لنفس مقصد أبي بكر (خوف الاختلاف).

فكان مقصد العُمرين تنظيم الرواية لا المنع المطلق منها ويؤكد هذا المعنى أنهما رضي الله عنهما كانا يسألان أصحاب رسول الله ﷺ عن السنة إذا ما عرضت مسألة ليس عندهم معرفة بهدي النبي ﷺ فيها، كما سيأتي، وغيرها.

ولأجل مراعاة درء الاختلاف بين الصحابة فرّق الفاروق بين ما يرويه علماء الصحابة وبين ما يرويه عامتهم وورث الناس عنه هذا التفريق؛ فعن أبي إسحاق قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالسًا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة؛ ثم أخذ الأسود كفًا من حصى فحصبه به فقال: ويلك تحدث بمثل هذا! قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت! لها

(١) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص٥٥٣)، وغيره.

(٢) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (٢١١/١٥)، وغيره.

السكنى والنفقة؛ قال الله عز وجل: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾"(١).

وتبعه على هذا التفريق المحدثون بعد، فعن سفيان، عن عمرو بن دينار: أخبرني أبو الشعثاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن النبي ﷺ نكح وهو محرم"، قال عمرو: قد ذكرته للزهري، ثم قال: يا عمرو من تراها؟ قلت: يقولون: ميمونة فقال ابن شهاب: أخبرني يزيد بن الأصم: "أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال"، فقال عمرو لابن شهاب: تجعل أعرابيًا يبول على عقبيه مثل ابن عباس! فقال ابن شهاب: هي خالته، فقال عمرو: هي خالة ابن عباس أيضا!"(٢).

ولأجل تحقيق الأمن التعليمي في هذا الجيل كانت الخلافة الراشدة تنظم التعليم تنظيم الإمارة، فتولي على التعليم العلماء وتمنع ما عداهم من التصدي للرواية.

وبهذا يكون العُمرين رضي الله عنهما قد جمعا القرآن، وصانا السنة، وأسّسا لجمع ملخص واف منها عن طريق نشر العلم في مدة طويلة من الزمن تكفل استخراج ما يحتاجه الناس من السنة من ذاكرة علماء الصحابة.

وعلى هذا النهج سار الخليفتين الراشدين بعدهما عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ما أمكنهما، ومما يدل على مسيرهما على نفس المنهج قول علي رضي الله عنه: "حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله"، وهذه المقالة تنطق بصيانة السنة وتحيل على المتواتر والمتفق عليه والذي يعرفه أصحاب رسول الله في زمنه، وعلى الأحاديث التي كانت على عهد أبي بكر وعمر وكان هاجسه في صيانة السنة هو نفس هاجس أبي بكر وعمر،

(١) مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح (٣٧٠٣)، وغيره.

(٢) السنن المأثورة للشافعي (٤٩٢)، وغيره.

أن لا يختلف الناس فيفضي اختلافهم إلى تكذيب الله ورسوله، ولكن لم يتمكن عليٌّ رضي الله عنه من منع الناس من التحديث كما كان في عهد عمر بسبب انفلات الأمر بعد الفتنة وعجز الدولة عن حُكم العملية التعليمية في سائر البلدان كما سيأتي.

وهذا يؤكد أن الحديث (المعروف) كان مرجعيةً حاكمة في زمنه وأنه سيكون حاكمًا على الروايات المفردة عن سائر الصحابة بعد ذلك.

وهو ما أكده معاوية على منبر دمشق: "إياكم وأحاديث رسول الله ﷺ إلا حديثًا كان في عهد عمر، فإن عمر كان يُخيف الناس في الله عز وجل"(١)، ولعل محاولة معاوية رضي الله عنه السير على طريقة عمر هي سبب ضعف الحديث في الشام بعد ذلك، حيث منعهم من الحديث عن رسول الله بينما نشطت الرواية بعد الفتنة في المدينة ومكة والبصرة والكوفة.

إذن كان نتيجة صيانة السنة في عهد الراشدين: منع الاختلاف على رسول الله ﷺ، وتكوُّنُ ملخص معروف من السنة ينضم إلى القرآن العظيم في تكوين مرجعية حاكمة على الروايات بعد ذلك، وكان هذا الملخص هو السبب الأول في القضاء على أحاديث الفتنة مباشرة فإنها كانت أحاديث منكرة، ولولا وجود المعروف لما كان هناك قدرة على تمييز المنكر وهجران روايته من بداية وضعه.

وهذا أحد الشهود على الروايات التي وضعت في الكوفة في نحو سنة (٦٥هـ) يصف خطورة وضع الحديث في زمنه وخشيته أن تفسد الأحاديث المعروفة قبل ذلك، مما يدل على أن الصحابة صانوا السنة قبل أن يقع هذا؛ فعن

(١) أخرجه مسلم (٢٣٥٣)، وابن حبان (٢٥٠٦)، وغيرهما.

أبي إسحاق السبيعي، قال: "سمعت خزيمة بن نصر العبسي (أيام المختار[١]) وهم يقولون ما يقولون من الكذب وكان من أصحاب علي رضي الله عنه قال: مالهم قاتلهم الله أي عصابة شانوا وأي حديث أفسدوا"[٢].

وخزيمة بن نصر العبسي ليس من علماء الحديث ولا من المختصين في الروايات، تفرد بالرواية عنه أبو إسحاق[٣]، وهو من شيعة آل البيت المعتدلين ومن الشجعان القادة، وقد شارك مع إبراهيم بن الأشتر في قتل المختار وهزيمة جيشه[٤]، وابنه نصر بن خزيمة أيضًا من الشجعان وكان من أصحاب زيد بن علي علي بن الحسين وقتل معه[٥]، وتوصيفه ما حدث بقوله (أي حديث أفسدوا) يدل على أنه بدأ له أن ذلك سيكون وشَعَرَ بالخطر فجاهد المختار بسيفه، والشاهد في استدلالنا بشهادته هنا هو أن الأحاديث قبل هذا الوضع كانت عنده معروفة نقية وأنه خشي عليها من الفساد، ومع خوفه إلا أن الجهود النقدية لعلماء الكوفة من تلاميذ ابن مسعود نقَّت حديث الكوفة من تلك الموضوعات فما عادت تعرف بعد ذلك.

وقد استجد جديدٌ في علم الشريعة في زمن الصحابة، هو القضايا وفقه النوازل، وهي المسائل الجديدة التي لم يرثوا فيها علمًا ولا قضاءً سابقًا، حيث

(١) المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب سيطر على الكوفة سنة (٦٦ه) وتتبع قتلة الحسين رضي الله عنه فقتلهم والتف عليه غلاة الشيعة ونشروا روايات مكذوبة فانصرف عنه المعتدلون ثم كان مقتله سنة (٦٧ه) على يد مصعب ابن الزبير، سير أعلام النبلاء (٥٣٨/٣)، والبداية والنهاية (٥/١٢).

(٢) الجوزجاني، أحوال الرجال ص٤٠، البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى (٨٣).

(٣) مسلم بن الحجاج، المنفردات والوحدان ص.

(٤) الطبري، التاريخ (٢٦/٦).

(٥) الطبري، التاريخ (١٨٧/٧).

اشتدت بعد موته ﷺ الحاجة إلى الاجتهاد في تنزيل الأحكام على الوقائع؛ بعد أن اكتمل الدين وأصبح الفقه فيه منتظمًا تقع فروعه الجديدة على أصول ثابتة، بينما كان الصحابة فيما مضى يتجهون في الوقائع المستجدة إلى رسول الله ﷺ حين كان الدين لا يزال يكتمل، فلربما نزل بخصوصها قرآن يتلى، أو قضى فيها الرسول ﷺ بسنة جديدة تنحو بها إلى أصل جديد، ولربما اجتهد فيها رسول الله وألحقها بأصلها فتعلموا منه الاجتهاد، فمما لا شك فيه أنهم قد فقدوا اجتهادَه ولكنهم ورثوا منهجه الاستدلالي، فالصحابة الكرام ورثوا عن رسول الله قرآنًا وسنةً ومنهجًا استدلاليًا (فطريًا) واضحًا استعمله في حياته الشريفة، ودربهم عليه.

وبدأت القضايا في مجالس القضاء، وقد بدأ جمع القضايا في هذا العصر والعناية بها لأنها تعبر عن فهم الصحابة العميق لتلك النصوص ومقاصدها.

وقد قضى في زمن النبي ﷺ عددٌ من علماء الصحابة، وبعد وفاة النبي ﷺ كان أول من تفرغ للقضاء عمر بن الخطاب، وقد قال إنه كان يمكث الأسبوع لا يأتيه خصوم(١)، وقضى في عصر الراشدين جماعة من علماء الصحابة والتابعين، منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ولهم في قضاياهم أخبار سائرة(٢).

ومن أوليات المسائل التي قضى فيها الخليفة الراشد الأول أبو بكر الصديق مسألة (قتال أهل الردة)، (وإلحاق مانعي الزكاة –من ذوي الشوكة ممن ادعى عدم الردة– بأهل الردة في القتال)، وهي قضية وقعت بين الدولة وبين جماعات من القبائل العربية المرتدة أو الممتنعة عن دفع الزكاة للدولة، وكان عمر بادي

(١) أبو بكر محمد بن خلف بن حيان (وكيع) (٣٠٦هـ)، أخبار القضاة.

(٢) كما تنص عليه تراجمهم رضي الله عنهم.

الرأي يخالف أبا بكر ثم تابعه على رأيه وقال: " فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق"(١).

فهذه المسألة ونحوها من المسائل الأوليات مما طوّر مفهوم القضايا لتشمل المسائل النوازل وهي الأحكام التي اجتهد أصحاب النبي ﷺ في تنزيلها على الواقع، وقد اهتم بها طلاب العلم في هذا العصر لمّا شاهدوا تكاثرها، وجمعوها، وجمعُها يدل على أنهم قد فرغوا من تعلم القرآن والسُنّة، ومن هذه القضايا بعض مسائل الميراث التي تنازعتها أدلة احتاجت معها إلى الفقه، ومنها مسائل الميراث الشهيرة التي اختلف فيها قضاء الصحابة وكان كل منهم يبني على استدلال معقول(٢).

قال سعيد بن المسيب (٩٣هـ): "ما أحدٌ أعلم بقضاء رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر مني"(٣)، وهذا يدل على أنهم في ذاك الزمن كانوا يعتنون بالقضاء جدًا، لأنهم يرون الصحابة أقدر منهم على الاستدلال لما شاهدوه من التنزيل.

وهذا يدل على أنه في نفس الوقت كان الفقه قد بدأ ينشط، مما جعل الفقه من أهم وسائل النقد الحديثي من زمن مبكر أيضًا.

والفقيه قد يهتدي لمعرفة السنة في مسألة لم تبلغه فيها السنة من خلال الاستدلال فيصيب السنة، وقد وقع هذا لعمر في مسألة الطاعون؛ فعن عبد الله بن عباس: "أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام حتى إذا كان بسَرْغ(٤) لقيه أمراء

(١) أخرجه البخاري (٦٩٢٥)، ومسلم (٣٢)، وغيرهما .
(٢) ابن أبي شيبة، المصنف (٣١٩١١).
(٣) الذهبي، السير (٢٢١/٤).
(٤) موضع بين الحجاز والشام، معجم البلدان (٢١١/٣).

الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوبأ وقع بالشام، قال ابن عباس: قال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين، فدعوتهم، فاستشارهم وأخبرهم أن الوبأ قد وقع بالشام فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوبإ، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي الأنصار، فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم فلم يختلف رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على الوبإ، فنادى عمر في الناس: إني مصبح على ظهر، فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفرارا من قدر الله؟! فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة -وكان عمر يكره خلافه- نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل فهبطت واديا له عدوتان إحداهما خصبة، والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله؟ وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف، وكان متغيبًا في بعض حاجته، فقال: إن عندي من هذا علمًا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا أوقع بأرض، وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه، قال: فحمد الله عمر بن الخطاب، ثم انصرف"(١).

ومن نتائج عمل فقهاء الصحابة في التعليم والرواية في العراق والحرمين خرجت الروايات ونشأت المسائل، وكثرت، وظهرت مسائل الخلاف، وبدأ جمع المسائل، وقد ذُكر عن الحسن البصري أنه كان عنده ٨٠٠٠ مسألة(٢)، وهذا يدل على أنها نشأت في جيل شيوخه، وكان تلاميذ ابن مسعود يتميزون بالفقه

(١) مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري (١٨٦٧).

(٢) الذهبي، السير (٥٧٧/٤).

والاجتهاد والعناية بالمسائل، وقد أثنى عليهم ابن سيرين: "ما رأيت قومًا سود الرؤوس أفقه من أهل الكوفة"[١]، وقد كان الكوفيون بارزون في المسائل وكان بعضهم يمتاز بالآثار وبعضهم بالقياس[٢]، مما يدل على أن المسائل والآثار كانتا معًا في درس الصحابة.

وكانت المدينة دار العلم والرواية في زمن الصحابة قبل الفتنة لمكان عمر وعلي وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وعائشة وأكابر الصحابة من المهاجرين والأنصار.

أما مكة المكرمة فنشطت في العلم والرواية بعد عصر الراشدين لما انتقل إليها حبر الأمة عبد الله بن عباس.

أما البصرة فقد بناها عتبة بن غزوان المازني رضي الله عنه -ونسبه ابن حبان: (السُّلمي)[٣]، في سنة ١٤هـ[٤]، وخلّف عليها مجاشع بن مسعود السُّلمي، فالمغيرة بن شعبة، ثمّ ولاها عمر أبا موسى الأشعري سنة ١٧هـ، وبقي في ولايتها إلى سنة ٢٩هـ، وهو من أكابر علمائها[٥] ولحقه بها في زمن عمر لتعليم الناس جماعة من الصحابة منهم: عمران بن حصين (٥٢هـ) قال الحسن البصري سيد تابعي أهل البصرة: لم يرد البصرة خيرٌ منه(٦)، وأنس بن مالك (٩٣هـ)، وتولاها عبد الله بن عباس رضي الله عنه في خلافة أبي الحسن رضي

(١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٦١٢٤).
(٢) الذهبي، السير (٣١٠/٤).
(٣) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (٢١٧).
(٤) وقيل سنة ١٥ وقيل ١٦ه، والصواب ١٤ه، وهو أيضًا ما حققه د. أمين القضاة في بحثه مدرسة الحديث بالبصرة حتى القرن الثالث الهجري ص (٢٣).
(٥) المصدر السابق (الراشدون/١١٩، ١٧٥).
(٦) المصدر السابق (٥٠٩/٢).

الله عنهم، وورّث فيها علمًا جمًا ومن أنهض تلاميذه في البصرة أبو الشعثاء جابر بن زيد[١].

ومُصِّرت الكوفة سنة (١٥هـ وقيل ١٨هـ) بناها سعدُ بن أبي وقاص رضي الله عنه، ودخلها من الصحابة عددٌ جاوز الألف، قال قتادة: "دخل الكوفة من أصحاب النَّبِيّ ﷺ ألفٌ وخمسون، منهم ثلاثون بدريون"[٢]. وذكر العجلي أنه دخلها نحو (١٥٠٠) من الصحابة[٣]. وقدمت دراسات معاصرة عن هؤلاء الصحابة[٤].

وبقي سعدٌ على ولايتها إلى سنة (٢١هـ)، فصرفه عمر وبعث عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود[٥]؛ عن حارثة بن مُضرِّب قال: "قُرئ علينا كتاب عمر بن الخطاب: أما بعد.. فإني بعثت إليكم عمار بن ياسر أميرا، وابن مسعود معلمًا ووزيرًا، وقد جعلت ابن مسعود على بيت مالكم، وإنهما لمن النجباء من أصحاب محمد من أهل بدر، فاسمعوا لهما وأطيعوا، واقتدوا بهما، وقد آثرتكم بابن أم عبد على نفسي ..."[٦].

وكان ابن مسعود معلم الكوفة الأول، وإليه يعود الفضل الأول في تكوين علمائها، ويصدق ذلك أيضًا شهادة سعيد بن جبير رحمه الله: "كان أصحاب عبد

---

(١) المصدر السابق (٤/٤٨١).

(٢) ابن أبي خيثمة، التاريخ (٤/٣٩٨)، والخليلي، الإرشاد (٢/٥٣٣).

(٣) العجلي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم (٢/٤٤٨)، تحقيق عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ

(٤) منها: مدرسة الحديث بالكوفة د. أشرف القضاة، وبحث د. حميد قوفي، منشور في مجلة جامعة الأمير عبد القادر العدد (١٤)، قسنطينة، الجزائر.

(٥) الذهبي، السير (٣/١٢٥،١١٠).

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/٢٥٥)، المعرفة والتاريخ (٢/٥٤٢).

الله سُرُج هذه القرية"[١]، وقد كان أصحابه فيها نحوا من ستين كلهم علماء، وما كان في أصحاب رسول الله ﷺ أفقه أصحابًا منه[٢].

وعن قرَظَةَ بن كعب الأنصاري (٤٥هـ تقريبًا)- وكان أحدُ عشرةٍ من الأنصار سيَّرهم عمرُ إلى الكوفة- قال: "لمّا سَيّرَنا عمر إلى العراق مشى معنا عمر وقال: أتدرون لم شيعتكم؟ قالوا: نعم تكرمة لنا. قال: ومع ذلك أنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم. فلما قدم قرظة بن كعب قالوا: حدثنا فقال: نهانا عمر رضي الله عنه"[٣].

وكان مقصود عمر أن يُزيّنَ البلد ببعض أصحاب رسول الله ﷺ ليؤازروا ولاتها ويكونوا لأهلها سيادة وقدوة؛ فكان هؤلاء الرهط العشرة يعينون ابن مسعود على التعليم والقضاء والتنفيذ، وعن حارثة بن مضرب "أنه أتى عبدالله - يعني ابن مسعود- فقال: ما بيني وبين أحد من العرب إحنة، وإني مررت بمسجدٍ لبني حنيفة فإذا هم يؤمنون بمسيلمة!! فأرسل إليهم عبد الله فجيء بهم فاستتابهم غير ابن النوّاحة؛ قال له: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لولا أنك رسول لضربت عنقك. وأنت اليوم لست برسول فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق، ثم

(١) المعرفة والتاريخ (٥٤٢/٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) حديث صحيح أخرجه: الدارمي في المسند (٢٧٨)، وابن ماجة في سننه (٢٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦٠٤٩)، والحاكم في المستدرك (٣٥١)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨٣)، وغيرهم.

قال: من أراد أن ينظر إلى ابن النواحة فلينظر إليه قتيلا في السوق "[١]. وللقصة توضيح عند الحاكم في المستدرك"[٢].

ولم يرو أصحاب الكتب الستة ومتمماتها العشرة المشهورة -المجموعة أطرافها في إتحاف المهرة- شيئًا عن قرظة بن كعب إلا حديثًا واحدًا مسندًا حديث (الغناء) وهو روايةٌ غيرُ مقصودة، مما يدل على أنه التزم بنهي عمر حتى بعد وفات عمر، وتوفي قرَظَةُ سنة (٥٠هـ) في إمارة المغيرة بن شعبة على الصحيح، بينما روى الكوفيون عن ابن مسعود كثيرًا مما يؤكد أن نهي عمر كان لغير العلماء المسؤولين عن تعليم الناس، وأن هذا كان واضح المقصد عند أصحاب رسول الله ﷺ.

وولى عمر شريحًا قضاء الكوفة نحو سنة (٢٠هـ)، وبقي على قضائها فيما يقال (٦٠) سنة، وتوفي سنة (٨٠هـ) وهو مخضرم أسلم في حياة النبي ﷺ ودخل المدينة في زمن أبي بكر، ويقال له صحبة، وتلقى العلم على أبي بكر وعمر وأكابر الصحابة[٣].

أما الشام فكان معلمه الأول معاذ بن جبل وتوفي (١٨هـ)، فأمر عمر معاوية بأن يولي أبا الدرداء قضاء دمشق، وبقي بها حتى مات سنة (٣٢هـ) رضي الله عنه وكان علمُه حكمةً وموعظة، ورثتها عنه زوجتُه أم الدرداء الصغرى.

وعند تحليل نشاط العلم والرواية في تاريخ البلدان الإسلامية فإن العلم والرواية في عصر الراشدين كانت ترجع إلى المدينة النبوية فقد كانت دار السُّنة

(١) ابن حبان (٣٥٦ه)، الصحيح بترتيب الأمير ابن بلبان (٤٨٧٩).
(٢) الحاكم النيسابوري (٤٠٥ه)، المستدرك على الصحيحين (٤٤٣٢).
(٣) الذهبي (٧٤٨ه)، سير أعلام النبلاء (١٠١/٤).

بلا منازعة، ثمّ الكوفة نشط فيها العلم بعد سنة (٢٠هـ) لمكان ابن مسعود وكثرة من نزلها من الصحابة، وبرز فيها المخضرمون من التابعين الذين كانت أسنانهم تقارب الصحابة، فانقطعوا للعلم حتى كان العلم بعد عصر الراشدين يؤخذ من التابعين من تلاميذ ابن مسعود في الكوفة والصحابة متوافرون، ولربما أخذ بعض الصحابة عنهم العلم أيضًا! (١)، ثم البصرة فقد تأخرت عن الكوفة في العلم إلا أنها سرعان ما نشط فيها العلم آخر عصر الراشدين بسبب نزول ابن عباس حبر الأمة رضي الله عنه بها فقد وجد فيه البصريون ما يفاخرون به أهل الكوفة، ونشطت فيها الرواية بعد ذلك بسبب علو أسانيدها بالنسبة للكوفة فقد عاش أنس ابن مالك إلى سنة (٩٣هـ)، ولو قارنّا بين أكابر التابعين في الكوفة (كعلقمة والأسود) وأكابر التابعين في البصرة (الحسن وابن سيرين) لوجدنا البصريين متأخرين عنهم في الوفاة بنحو (٤٠) سنة مما أسهم في علو أسانيد البصرة ونشاط الحديث بها، ثم مكة وكان أكثر نشاط العلم والرواية بمكة لما سكنها ابن عباس رضي الله عنه بعد عصر الراشدين، وأصبحت هذه البلدان الأربعة بعد عصر الراشدين هي حواضر العلم والرواية في العالم الإسلامي.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة، عن جابر، عن الشعبي، عن مسروقٍ قال: "كان ستة من أصحاب النبي -ﷺ- يفتون الناس، فيأخذون بفتياهم، وإذا قالوا قولاً انتهوا إلى قولهم: عمر (٢٣هـ)، وعبد الله بن مسعود (٣٢هـ)، وعلي (٤٠هـ)، وزيد بن ثابت (٤٥هـ)، وأبي بن كعب (٢٠ وقيل ٣٢هـ)، وأبو موسى (٥٠هـ)، وكان ثلاثة

(١) الذهبي (٧٤٨ه)، تذكرة الحفاظ (٣٩/١).

منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة، كان عبد الله يدع قوله لقول عمر، وكان أبو موسى يدع قوله لقول علي، وكان زيد يدع قوله لقول أُبَيّ"[1].

ولم يُذكر معاذ بن جبل (١٨هـ) مع هؤلاء مع أنه من أكابر علماء الصحابة ربما لتقدم وفاته رضي الله عنه (١٨هـ).

وبناءً على ما سبق نكون قد وصلنا من خلال تحليل تاريخ السنة واحتياجاته في عصر الصحابة إلى أن السنة في عصر الصحابة كانت محفوظة في ذاكرة أصحابه وموزعة بطريقة غير منتظمة لدى كل من لقيه ﷺ، وأن جمع جميع ما في ذاكرتهم مستحيل، وأنه لا مناص من العمل على وضع خطة لجمع ملخص واف من السنة عنهم رضي الله عنهم. وأنه من البدهي أن تختلف مستويات أصحابه في ضبط وفقه ما سمعوه وشاهدوه من سنته، والأقرب إلى بلوغ أعلى درجات الدقة في ذلك هم الفقهاء من أصحابه.

ويمكن تلخيص نتيجة هذا المطلب في: أنه نتيجةً للمتغيرات التاريخية والتحديات الجديدة بعد وفاة رسول الله ﷺ قد تَوجَّهَ هَمُّ كبار أصحاب رسول الله ﷺ إلى أمرين:

الأول: وقاية السنة من الاختلاف الذي يمكن أن يتفاقم إذا فتح باب الرواية على مصراعيه قبل أن يؤسس العلم ويتعلم الناس القرآن وأحكام الدين؛ فتم تقنين الرواية عن النبي ﷺ من خلال:

- الإفساح للمتواتر المجمع عليه بين أصحاب رسول الله ﷺ في أن يروج في الناس وهو في زمانهم واسعٌ جدًا.

(١) الإمام أحمد بن حنبل، العلل (١٨٧٣).

- فتح الباب للعلماء المنتخبون للتعليم وهم الأكثر ملازمة للنبي ﷺ من أصحابه أن يعلموا الناس السنة من خلال تعليم القرآن وأحكام الدين ومنع من عداهم من الجلوس للتحديث.
- فتح آفاق البحث عن السنة في المسائل الخاصة التي ربما يحتاج فيها العلماء للبحث لدى مجموع أصحاب رسول الله ﷺ وسؤالهم عنها.
- فتح الباب لطلاب العلم أن يسألوا من شاءوا من أصحاب النبي ﷺ عن أي شيء من السنة (أسئلة خاصة).

الثاني: وضع منهجية متقنة تفي بإنتاج ملخص وافٍ من السنة لبيان القرآن وبيان أحكام الشريعة، وتتلخص المنهجية التي وضعهوها في:

- بث السنة في الأمة من خلال مجالس العلم على طول زمن بحيث يسمح للروايات المهمة بأن تنتشر من خلال العلماء فتصل إلى تلاميذهم فيتكون جراء ذلك ملخصٌ من السنة يضم عامة ما احتاج إليه أهل البلد من السنة، فمثلا: تكوّن عند تلاميذ عبد الله بن مسعود ملخص من السنة يفي بعامة ما يحتاجون إليه في بيان القرآن وأحكام الدين جمعوه من ابن مسعود ومن زوائد من وردها من الصحابة على ما عنده، ومن زوائد ما عند غير أهل بلدهم في رحلاتهم.
- وضع منهجية جمع زوائد السنة، وهو ما يُمَكِّن (مستقبلاً) من جمع ملخصات البلدان بعضها إلى بعض ليتكون من خلالها الملخص الوافي.

وقد تم التعويض عن الأداة النقدية التي فقدت بموت النبي ﷺ والمتمثلة في سؤال النبي ﷺ (نفسه) عن صحة ما يروى عنه: من خلال سؤال مجموع الصحابة عن الحديث، فقد كان الهدي النبوي معروفًا عند أصحاب النبي ﷺ، وكانت هذه المعرفة هي الأداة الجديدة التي تمثل التعويض الأساسي لهذه المرحلة.

المطلب الثاني

تحليل المواقف النقدية في عصر الراشدين

سنقف في هذا المطلب مع أشهر المواقف النقدية في هذه المرحلة ونحللها ونستخرج من كل موقف المنهجية النقدية المتبعة فيه، وبمجموع هذه المواقف سيتركب لدينا منهجية النقد الحديثي في هذه المرحلة.

الموقف الأول:

عن قبيصة بن ذؤيب، أنه قال: "جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله ميراثها، فقال: ما لكِ في كتاب الله شيء، وما علمتُ لك في سنة رسول الله ﷺ، فارجعي حتى أسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسول الله ﷺ أعطاها السُدس، فقال: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذ لها أبو بكر السدس"(١).

وفي تحليل هذا الموقف النقدي يتبين:

- أن الصديق على ملازمته للنبي ﷺ من بدء الوحي حتى وفاته يطلب ما فاته من السنة عند أصحاب رسول الله ﷺ.
- وأنه يعتمد على رواية الثقات، والمغيرة عنده عدلٌ مأمون.
- وأنه يرى أن الثقة قد يهم، وأن المتابعات تقوي رواية الثقات، لذلك طلب تقوية رواية المغيرة برواية آخر، مما يدل على أنه لا يكتفي بنقد ظواهر الأسانيد.

---

(١) حديث صحيح أخرجه: مالك في الموطأ (٣٠٣٢ رواية أبي مصعب الزهري)، وأبي داود (٢٨٩٤)، والترمذي (٢١٠٠)، والنسائي في الكبرى (٦٣١٢)، وابن الجارود (٩٧٥)، وابن حبان (٦٠٣١) وغيرهم.

- وأنه يرى الثقات درجات في ضبطهم وإتقانهم وقبول حالهم لما يتفردون به، فلو أنه كان الذي روى الحديث عمر أو عثمان أو علي أو غيرهم ممن يرى أبو بكر بأنهم يمكن بسهولة أن يتفردوا عنه وعن كل الناس برواية حديث كهذا عن النبي ﷺ لما كان على الأغلب طلب المتابع للمغيرة بن شعبة، ولكنّ المغيرة ليس في طبقة الكبار من أصحاب رسول الله، فأراد الصديق أن يتتبع القرائن فطلب المتابعة ليتحصل على اليقين، ولو أنه لم يجدها لكان عمل بحديث المغيرة على الأغلب وأفاده غلبة الظن.
- ويظهر في هذا الموقف بجلاء استعمال الصديق سؤال أصحاب النبي عن الحديث وصحته كوسيلة تحقق بعد وفاة النبي، وهذا تعويض عن سؤال النبي ﷺ الذي كان في حياته الشريفة هو وسيلة التحقق الأقوى، وهذا تطوّر في الأدوات.

الموقف الثاني:

روى هشام عن أبيه عن المغيرة بن شعبة: "أن عمر استشارهم في إملاص المرأة يعني السقط فقال له المغيرة: قَضى فيه رسول الله ﷺ بغُرّة، فقال له عمر: إن كنت صادقًا فأتِ بأحدٍ يعلمُ ذلك. قال: فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ قضى به"(١).

وهذا الموقف يطابق الموقف السابق تمامًا ويدل على تطابق الشيخين أبي بكر وعمر في المنهج النقدي الحديثي، الذي يتمثل في الاعتماد على نقد الراوي (النقد الظاهري)، والتحقق من سلامة حديث الثقة من الخلل من خلال تطلب القرائن (النقد الخفي).

(١) أخرجه: البخاري (٦٩٠٥)، ومسلم (٤٤١٥)، وغيرهما.

ويلفت النظر حضورُ المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة أيضًا، وكأنهما كانا يعتنيان بحضور قضاء رسول الله ﷺ.

الموقف الثالث:

عن أبي إسحاق، قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالسًا في المسجد الأعظم، ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس: "أن رسول الله ﷺ، لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، ثم أخذ الأسود كفا من حصى، فحصبه به، فقال: ويلك تحدث بمثل هذا، قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت، أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ [الطلاق: ١]" (١).

وفي هذا النص:

- رد الحديث للشذوذ، وترك قبول انفراد الثقة بأصل جديد لا يحتمل حاله قبوله،وهو من مسائل النقد الخفي.
- وفيه اعتماد الناقد المتأهل على معرفته وفقهه في إنكار ما لا يعرف من الحديث؛ خصوصًا أن المسألة في الطلاق وعمر قاض وله خبرة بهذه المسائل.
- كون الرواة عندهم على مراتب من حيث الإتقان والفقه، فلو أن أبا بكر أو عليًّا رضي الله عنهما ونحوهما رووه لما وقف منه عمر مثل ما وقف من رواية فاطمة بنت قيس.
- اختلاف النقاد في قبول بعض الأحاديث بناء على اختلافهم في (تقدير مخالفته للمعروف)؛ فهذا الحديث الذي رده عمر وآخرون من الصحابة

(١) أخرجه من هذا الطريق: مسلم في الصحيح (٣٧٠٣)، والنسائي في المجتبى (٣٥٤٩) والكبرى (٥٧١٢)، وغيرهما.

فمن بعدهم: قبله آخرون من الصحابة فمن بعدهم وعملوا به وتفهموا سبب رد عمر وآخرون من الصحابة فمن بعدهم له.

- حاولت عائشة رضي الله عنها تفسير سبب وقوع فاطمة بنت قيس في الخطأ الذي أدى إلى نشوء روايتها(١).

الموقف الرابع:

وعن أبي سعيد: "أن أبا موسى سلّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمرُ في أثره فقال: لم رجعت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع. قال: لتأتيني على ذلك بينة أو لأفعلنّ بك! فجاءنا أبو موسى ممتقعًا لونه ونحن جلوسٌ فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل سمع أحدٌ منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره"(٢).

وفي هذا المثال من المنهجية النقدية:

- أن التفرد عن رسول الله صلى الله عليه سلم بما لا يعرفه أهل العلم والمعرفة يوجب التوقف والبحث للتحقق من صحة رواية الثقة وسلامتها من الخطأ، وعمر على طول ملازمته لرسول الله وكثرة استئذانه عليه أولى بمعرفة أحكام الاستئذان من أبي موسى.
- وفيه أن الحديث الفرد تتطرق الشكوك إليه، وأن اعتبار الحديث وتكثير طرقه من أهم ما يزيل الشكوك عنه.

(١) كما بين البخاري في صحيحه (كتاب الطلاق/ باب حديث فاطمة بنت قيس).

(٢) الحديث أخرجه: مالك في الموطأ (٢٧٦٨)، والبخاري في الصحيح (٦٢٤٥)، ومسلم في الصحيح (٥٦٧٧)، وغيرهم.

- وفيه أن الحديث لم يكن في زمن أكثر انتشارًا منه في زمن الصحابة، بحيث يذهب الناقد مباشرة إلى اعتبار الحديث الذي يستغربه لدى الأصحاب، مما يدل على تميز جيلهم في المعرفة بالسنة على سائر الأجيال.
- وفي هذا المثال أن الحكم على الحديث عملية حيوية تبدأ من سماع الحديث ولا تنتهي إلا بعد اعتباره وجمع طرقه والنظر في قرائنه. قال الذهبي: "أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث؛ لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم؛ إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد، وقد كان عمر من وَجَلِهِ أن يخطىء الصاحب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن"(١).

وعمر بن الخطاب كما قال عنه الذهبي: "هو الذي سنَّ للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب فيه"(٢).

وإنما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يتوقف في كل ما لا يعرفه من الأحاديث إذا بلغه ممن لا يرى له عليه مزيةً في تفرده به فلا يقبله إلا بعد التحري والتبيُّن ولو كان من ثقة لأنه كان عالمًا بالسنة، ولأن السنة كانت في الصحابة فاشية، ولو أنه رضي الله عنه كان أقلَّ علمًا لوقع في نفسه احتمالُ

(١) الذهبي (٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ (١/١١).

(٢) المصدر السابق.

فواتِ شيء من السنة عنه ابتداءً ولقبل التفرد بالحديث من الثقة بلا كبير ريبة، ولو أن الرواية جاءت ممن هو مظنة معرفتها أكثر من عمر لما بادر بالارتياب منها، ولذلك فإن الشك في تفردات الثقات ينبغي أن لا يكون إلا من أهل الإحاطة والمعرفة الواسعة بالسنة، ولو أنه كان يقع في نفسه أن السنة ستخفى عن الجميع لما تكلف طلب المتابعات، ولكنه يؤمنُ إيمانًا جازمًا بأن رسول الله ﷺ قد بلّغ السنة بلاغًا ستبقى بعده في مأمن من الضياع والتحريف.

الموقف الخامس:

عن أسماء بن الحكم الفزاري[1] قال: "سمعت علي بن أبي طالب، يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء أن ينفعني به، وإذا حدثني غيره استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، فحدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس من عبد يذنب ذنبا فيقوم فيتوضأ فيحسن الوضوء، ثم يصلي ركعتين، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له"[2].

وفي هذا المثال من المنهجيات:

- تطلب قرائن الضبط، بتحليف العدل لكي يستجمع أمره ويحترز ويتوقى ولا يتساهل، وهذا كان مناسبًا في زمن الصحابة لأنهم شهود، والشاهد يضبط ما لا يضبط الراوي لأنه باشر الحدث، والشاهد يُستحلف على

(١) أبو حسان كوفي تابعي ثقة، قاله العجلي، وترجمته في تهذيب الكمال (٥٣٣/٢).

(٢) حديث حسن، أخرجه أبو داود (١٥٢١)، والنسائي (١٠١٧٥-١٠١٧٨)، وابن حبان في الصحيح (٦٢٣)، وغيرهم، ورأى البخاري أنه لا يتابع على هذا الحديث، وقال: لم يكن أصحاب رسول الله يُحَلِّفُ بعضهم بعضا على الحديث، التاريخ الكبير (٥٤/٢)، ذكر ابن عدي في الكامل قول البخاري في ترجمة أسماء، وقال: "هذا الحديث طريقه حسن وأرجو أن يكون صحيحًا".

ضبط تفاصيل الرواية أما الراوي فلا يستحلف إلا على مقدار شهادته منها وهو (أن فلانًا حدثه بها).

- وفيه التمييز بين أكابر الثقات ومن دونهم من جهة القناعة برواياتهم، فأبو بكر على جلالته أقنع عليًا بمجرد روايته وحكم بأنه قد صدق دون أن يستحلفه.

الموقف السادس:

روى هشيم بسنده عن عبد الله بن مسعود: "أنه أُتي في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا، فمات قبل أن يدخل بها، فأتوا ابن مسعود، فقال: التمسوا.. فلعلكم أن تجدوا في ذلك أثرا. فأتوا ابن مسعود فقالوا: قد التمسنا فلم نجد. فقال ابن مسعود: أقول فيها برأيي، فإن كان صوابا فمن الله عز وجل، أرى لها صداق نسائها، ولا وكس ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث. فقام أبو سنان الأشجعي فقال: قضى رسول الله ﷺ في امرأة منا يقال لها بروع بنت واشق بمثل ما قلت. ففرح عبد الله بموافقته قضاء رسول الله ﷺ". ثم روى هشيم بسنده عن مزيدة بن جابر(١): "أن عليًا رضي الله عنه قال: "لا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله عز وجل"(٢).

وهو يتضمن المنهجيات النقدية الآتية:

- التشديد في التفرد بأصل جديد، فلا يقبل التفرد بالأصول إلا من الثقات الكبار، وهذا فيما لو لم يكن الحديث عند الناقد مندرجًا ضمن الأصول، وهذا رأي علي رضي الله عنه.

(١) مزيدة بن جابر معدود في الصحابة، الإصابة (٧٩٥٦).

(٢) سنن سعيد بن منصور رقم (٩٢٩، ٩٣١).

- التسهيل في التفرد بما لا يخالف الأصول، كما هو رأي ابن مسعود رضي الله عنه، والذي وافقت رواية الأشجعي قياسه فقبلها.
- احتمال اختلاف النقاد نظرًا لاختلاف تقديراتهم للقرائن في كل مسألة مع اتفاقهم على المنهج.

الموقف السابع:

"عن عبد الله بن محيريز، قال: جاء رجل إلى عبادة بن الصامت (٣٤هـ)، فقال: يا أبا الوليد، إني سمعت أبا محمد الأنصاري يقول: الوتر واجب، فقال عبادة: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "خمس صلوات افترضهن الله على عباده، فمن جاء بهن وقد أكملهن ولم ينتقصهن استخفافا بحقهن، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن جاء بهن وقد انتقصهن استخفافا بحقهن لم يكن له عند الله عهد، إن شاء عذبه، وإن شاء رحمه"(١).

وأبو محمد هو: مسعود بن أوس الأنصاري، نجاري، بدري(٢).

وفي هذا الموقف من المنهجيات النقدية:

- الحكم بخطأ الراوي بمجرد وضوح قرائن الخطأ ولو لم يُعرف سبب الخطأ، فعبادة بن الصامت قطع بخطأ أبي محمد مسعود بن أوس الأنصاري ولم يستفهم منه هل هي رواية أخطأ فهمها أم أنه استدلال من أبي محمد بالحديث، وكلمة (واجب) في عصر الصحابة كانت تستعمل بسعة إطلاقها اللغوي، ولم تتقيد بالاصطلاح الأصولي الذي حدث بعد ذلك، كما قال النبي ﷺ: "غسل الجمعة واجب على كل محتلم"، فيكون

(١) أخرجه: مالك في الموطأ (١٤)، وأبو داود (٤٢٥)، والنسائي (٣١٨ الكبرى)، وابن حبان في الصحيح (١٧٣٢)، وغيرهم.

(٢) البيهقي، الخلافيات بين أبي حنيفة والشافعي (١٣٩٩).

معناها الاستحباب المؤكد، ولكنّ السؤال ربما حمل دلالات الوجوب الحتمي.

- في النص أن كشف الخطأ قد ينبني على قرائن تحتف بالروايات في الباب تؤكد الخطأ في رواية منها وإن لم تكن متصلة بالرواية نفسها وهذا من النقد الخفي المتقدم الذي يتجاوز ظواهر الأسانيد.

الموقف الثامن:

عن الحسن عن سمرة قال: "سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ"، فأنكر ذلك عمران بن حصين، وقال: "حفظنا سكتة"، فكتبنا إلى أُبي بن كعب بالمدينة؛ فكتب أبي: أن حفظ سمرة. قال سعيد: فقلنا لقتادة: ما هاتان السكتتان؟ قال: إذا دخل في صلاته، وإذا فرغ من القراءة. ثم قال بعد ذلك: وإذا قرأ: ﴿ولا الضالين﴾، قال: وكان يعجبه إذا فرغ من القراءة أن يسكت حتى يتراد إليه نفسه(١).

ومن المنهجيات النقدية في هذا الموقف:

- إنكار الرواية التي تخالف المعروف المسلّم به عند الناقد (عمران بن حصين).
- قد تنكر رواية الثقة، ويكون ذلك من خلال التشكيك في ضبطه، وقد يكون الإنكار مظنونًا.
- بحث الناقد عن معضدات للروايات المختلفة لغرض ترجيح بعضها على بعض.
- قد تنكر الرواية في بادي الرأي ثم تؤيدها المعضدات فتقبل.
- هذا من النقد الخفي الذي يتجاوز ظواهر الأسانيد.

(١) أخرجه: البخاري في القراءة خلف الإمام (١٦٧)، الترمذي في الجامع (٢٥١)، وابن حبان في الصحيح (١٨٠٧)، وغيرهم.

الموقف التاسع:

عن أبي رافع، عن عبد الله بن مسعود: "أن رسول الله ﷺ قال: ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل. قال أبو رافع: فحدثته عبد الله بن عمر فأنكره علي! فقدم ابن مسعود فنزل بقناة، فاستتبعني إليه عبد الله بن عمر يعوده، فانطلقت معه، فلما جلسنا سألت ابن مسعود عن هذا الحديث؛ فحدثنيه كما حدثته ابن عمر"(١).

وقد اشتمل هذا الموقف على المنهجيات الآتية:

- إنكار الناقد للرواية التي يراها تخالف المعروف عنده.
- قد يكون الإنكار ظنيًا غير مقطوع به، وقد تزول النكارة بعد التحقق من الرواية وتتبع الأدلة والقرائن على صحتها.
- قد تنكر الرواية على الثقة، ويحال في ذلك على اختلال ضبطه.
- هذا من النقد الخفي الذي يتجاوز ظواهر الأسانيد.

الموقف العاشر:

عن طاؤوس، عن عائشة، أنها قالت: "وهم عمر؛ إنما نهى رسول الله □ أن يتحرى طلوع الشمس، وغروبها"(٢).

---

(١) أخرجه: مسلم في الصحيح (٨٩)، وغيره.

(٢) أخرجه: أحمد في المسند (٢٤٩٣١)، ومسلم في الصحيح (١٨٨٣)، والنسائي في الكبرى (٣٦٩)، وغيرهم.

وفي هذا النص من المنهجيات النقدية:

- **الحكم بالوهم بمجرد توفر القرائن التي تؤكد الخطأ، والتي تتمثل فيما تعرفه عائشة من السنة التي لا تقبل التشكيك عندها أن النهي عن الصلاة إنما هو لمعنى تحري طلوع الشمس وغروبها، فبنت على ذلك.**
- **ويحمل النص فائدة جواز وقوع الوهم من الثقات الكبار.**
- **وفي النص أن الناقد يحكم بناء على غلبة الظن أحياناً وأنه لربما كان الراجح على خلاف قوله.**
- **هذا من النقد الخفي الذي يتجاوز ظواهر الأسانيد.**

ومن خلال هذه المواقف النقدية التسعة يمكن استخلاص معالم المنهج النقدي الحديثي الذي كان مستعملاً في هذه الحقبة التاريخية.

وفي ختام هذا المطلب تبين لنا أن هذه المرحلة ورثت عن زمن النبي ﷺ النقد المجمل ذو المستوين: المستوى الظاهر المتمثل في نقد الراوي، والمستوى الخفي المتمثل في التحرز من أخطاء الثقات، وزادت هذه المرحلة بعض التفاصيل في كلا المستويين يمكن سردها في النقاط الآتية:

- **ظهر التطرق إلى ضبط الراوي وحفظه ووهمه، وبرز التفريق بين رواية الفقيه والراوي الملازم ورواية غيرهما.**
- **زادت وتوسعت قرائنُ القبول والرد الخفية المتعلقة بالراوي وبالرواية، فمثلا: قدمت رواية أمهات المؤمنين على غيرهم فيما كان يفعله النبي ﷺ في بيته من الأمور.**
- **ووجهت الروايات المخالفة للمعروف لدى علماء الصحابة بالإنكار المبدئي وعلق قبولها حتى تثبت الأدلة والقرائن صحتها فتقبل أو ترد إذا لم تجد ما يرفع عنها النكارة.**

- ووجهت الروايات التي تشتمل على التفرد بأصل بالتوقف عن قبولها إلا إذا كان راويها ممن يملك أهلية عالية من المعرفة والفقه تسوغ له التفرد بها.
- ظهر بوضوح في هذه المرحلة أن نتيجة النقد ربما تكون قطعية وربما تكون ظنية.
- ظهر بوضوح في هذه المرحلة أن حديث الثقة يقبل ما لم يكن هناك قرائن تدل على اختلال ضبطه.
- ظهر بوضوح في هذه المرحلة تفاوت النقاد في قدرتهم عن الكشف عن الأسباب الخفية التي تقدح في الروايات، وكان مرجعها في العموم فقهي.
- كان النقد المتمثل في التحقق من صحة تفسير الرواية واندراجها ضمن الأصول والأدلة المستقرة في أبوابها أكثر حضورًا من النقد الظاهري للأسانيد بسبب منع التحديث إلا من قبل العلماء.

الخاتمة

أهم النتائج:

- أن مرحلة النقد الحديثي الأولى في عهد النبي كانت قد وضعت التأصيل الأساسي والإطار العام للنقد الحديثي، والمتمثل في مستويين: الأول: نقد الراوي (وهو النقد الظاهر)، والثاني: التوقي من الخلل الخفي في روايات الراوي الثقة من خلال ملاحظة القرائن المحتفة بروايته أو بالباب العلمي الذي تنتمي إليه (وهو النقد الخفي).
- أن هذا التأصيل النقدي مع أنه كان مجملاً إلا أنه مكتملٌ في زمنه وكافٍ للوصول إلى أعلى درجات الدقة النقدية.
- كانت المرحلة النبوية تنفرد بأقوى أداة نقدية على الإطلاق، وتتمثل في التحقق من صحة الخبر من خلال سؤال النبي ﷺ نفسه عن صحته.
- أن النقاد في زمنه الشريف ربما تفاضلوا في دقة نقدهم بناءً على تجويدهم لهذين المستويين النقديين، فأهل العلم بالسنة منهم كانوا أقدر على معرفة صواب المنقول عنه من خطئه (كما في حديث قصة أنيس).
- ظهر في مرحلة كبار الصحابة استحالة جمع السنة كلها من ذاكرة أصحابه لسعتها فكل واحد منهم شاهد ما لا يستطيع هو إحصاؤه ولا تذكره متى شاء، فعملوا على وضع استراتيجية لإنتاج ملخص واف من السنة من خلال نشر السنة خلال دروس القرآن والعلم على مدى جيل كامل في بلدان الخلافة الراشدة الرئيسة.
- كان الخطر الذي يحدق بالسنة في مرحلة كبار الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ هو الاختلاف على رسول الله ﷺ.

- كان المنع من التحديث عن رسول الله في مرحلة كبار الصحابة هو سَمتُ الرواية، واعتمدوا على المتواتر وعلى المتفق عليه بين الصحابة، وفيما زاد على ذلك اعتمدوا على معرفة علماء الصحابة.
- فتح كبار الصحابة مجال البحث العلمي عن فروع السنة التي ربما فاتت على علماء الصحابة، من خلال سؤال مجموع أصحاب النبي عنها واستفادتها ممن يعلمها منهم.
- لم يُمنع طلبة العلم من صغار الصحابة وكبار التابعين من سؤال من شاءوا من أصحاب رسول الله عليه وسلم عن الأحاديث النبوية، وإنما منعت المجالس العامة للتحديث خشية الاختلاف.
- تميزت هذه المرحلة أيضًا بأنها تولت صناعة المعروف من الهدي النبوي من خلال السنة المتواترة والسنة المتفق عليها، وهو ما لا ينفرد به راو واحد ولو كان من الصحابة المعروفين بالأخذ عن النبي ﷺ، لكي يكون هذا المعروف قاضيًا على بقية الروايات المنفردة بعد ذلك، فما لم يخالفه من الروايات قُبل وما خالفه لم يقبلوه إلا بعد توجيه ونقد.
- ظهر التطرق إلى ضبط الراوي وحفظه ووهمه، وبرز التفريق بين رواية الفقيه الملازم ورواية غيره.
- ظهر التشدد مع روايات الأحكام والحلال والحرام خاصة دون الروايات التي لا تشتمل على ما يوجب العمل.
- زادت وتوسعت قرائنُ القبول والرد الخفية المتعلقة بالراوي وبالرواية، ووجهت الروايات المخالفة للمعروف عند علماء الصحابة بالرفض، وظهر التشدد في تفرد الرواة بأصل فلم يقبل إلا ممن يملك أهليه التفرد بها.

- أدوات التحقق في عصر النبي ﷺ وأصحابه كانت أقوى ما يكون.
- تطور النقد الحديثي في زمن كبار الصحابة في عصر الراشدين، ولكن التطورات والتوسع الذي حصل في تفاصيل المنهج النقدي كان تلقائيًا بلا تكلف نتيجة المتغيرات التاريخية بعد وفاة رسول الله ﷺ.

قائمة المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية.

٢- مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩هـ)، الموطأ، روايات متعددة.

٣- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، المصنف، طبع المكتب الإسلامي.

٤- سعيد بن منصور الجوزجاني (٢٢٧هـ)، السنن، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الكتب العلمية، ١٩٨٥هـ.

٥- محمد بن سعد بن منيع (٢٣٠هـ)، الطبقات، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٦- أبو بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، المصنف، تحقيق محمد عوامة.

٧- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، المسند، طبع مؤسسة الرسالة.

٨- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق د. وصي الله محمد عباس، المكتب الإسلامي.

٩- البخاري (٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير الناصر.

١٠- البخاري (٢٥٦هـ)، القراءة خلف الإمام، تحقيق محمد الأزهري، دار الفاروق مصر.

١١- إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ)، أحوال الرجال، تحقيق عبد العليم البستوي، حديث أكادمي، باكستان.

١٢- مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، المسند الصحيح، دار التأصيل، القاهرة.

١٣- العجلي أحمد بن عبد الله بن صالح (٢٦١هـ)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ .
١٤- المزني أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل (٢٦٤هـ)، السنن المأثورة للشافعي (٤٩٢)، تحقيق قلعجي، دار المعرفة.
١٥- أبو داود سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ)، السنن، تحقيق محمد عوامة.
١٦- يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية.
١٧- محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، الجامع الكبير، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
١٨- أبو بكر بن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، التاريخ، تحقيق صلاح فتحي هلال، طبع دار الفاروق، القاهرة.
١٩- أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، السنن (الكبرى)، طبع دار الرسالة، وطبعة أخرى دار التأصيل.
٢٠- أبو بكر محمد بن خلف بن حيان الضبي البغدادي (وكيع) (٣٠٦هـ)، أخبار القضاة، عالم الكتب.
٢١- أبو محمد ابن الجارود (٣٠٧هـ)، المنتقى من السنن المسندة، طبع دار التأصيل.
٢٢- ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، التفسير، دار هجر.
٢٣- ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، الكتب العلمية.
٢٤- محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، الصحيح، تحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي.

٢٥- أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، دار الرسالة.
٢٦- ابن حكيم المديني المعروف بابن مَمّك (٣٣٣هـ)، جزء فيه قول النبي ﷺ "نضر الله امرأ سمع مقالتي فأداها"، تحقيق بدر البدر، دار ابن حزم، ١٤١٥هـ.
٢٧- أبو حاتم ابن حبان (٣٥٤هـ)، الصحيح بترتيب ابن بلبان، طبع مؤسسة الرسالة.
٢٨- ابن حبان (٣٥٤هـ)، مشاهير علماء الأمصار، دار الوفاء، المنصورة.
٢٩- الطبراني (٣٦٠هـ)، طرق حديث من كذب علي متعمدًا، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد وآخر، المكتب الإسلامي.
٣٠- الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (٣٦٠هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب.
٣١- الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، المستدرك، طبع دار التأصيل، الأولى، ١٤٣٥هـ.
٣٢- الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق أحمد فارس السلوم، دار ابن حزم.
٣٣- أبو يعلى الخليلي (٤٤٦هـ)، الإرشاد إلى معرفة علماء البلاد، محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد.
٣٤- البيهقي (٤٥٨هـ)، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء، الكويت.
٣٥- البيهقي (٤٥٨هـ)، الخلافيات بين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، تحقيق النحال وآخرون، طبع الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٣٦- البيهقي (٤٥٨هـ)، معرفة السنن والآثار، تحقيق قلعجي.

٣٧- أبو بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، الفقيه والمتفقه، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل الغرازي، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٣٨- أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ)، طبقات الفقهاء، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، ١٩٧٠م.

٣٩- ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.

٤٠- الراغب الأصفهاني(٦٣٦هـ)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان الداودي، دار القلم، الأولى، ١٤٢١هـ.

٤١- أبو عمرو بن الصلاح (٦٤٣هـ)، مقدمة ابن الصلاح تحقيق الدكتورة: عائشة بنت الشاطئ، تصوير المكتبة الفيصلية، طبعة عام ١٤١٥هـ، محررة= طبعة ثانية تحقيق نور الدين عتر.

٤٢- أبو الحجاج يوسف المزي (٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام ١٤٠٠هـ.

٤٣- أبو الحجاج المزي (٧٤٢هـ)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٤٤- شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب، الأولى، ١٤٢٤هـ

٤٥- شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، الأولى.

٤٦- شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشر، ١٤١٧هـ.

٤٧- بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق رفعت فوزي عبدالمطلب، الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٨- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، عناية: عادل مرشد، الرسالة، الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٩- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر، الأولى، بيروت، ١٤١٥هـ.

٥٠- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، إتحاف المهرة بأطراف العشرة، مركز خدمة السنة والسيرة، الأولى، ١٤١٥هـ.

٥١- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار هجر، الأولى، ١٤٢٩هـ.

٥٢- محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٥٣- وليد عبد الرحيم إبراهيم عبد الرحيم، ضوابط منهج أم المؤمنين السيدة عائشة رضوان الله عليها في نقد المتن، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مجلد٨ عدد ٣٢.

٥٤- د. عبد الرحمن بن نويفع السلمي، منهج المحدثين النقدي وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، طبع مركز نماء للبحوث والدراسات.

٥٥- عبد الرحمن بن نويفع السُّلمي، التدبير النبوي في التعليم وأثره في نماء علم الحديث، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى ١٤٣٥هـ.

٥٦- د. أمين القضاة، مدرسة الحديث بالبصرة حتى القرن الثالث الهجري، طبع دار ابن حزم.

٥٧- د. شرف القضاة، مدرسة الحديث بالكوفة، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراه.
٥٨- د. محمد القوفي، منشور في مجلة جامعة الأمير عبد القادر العدد (١٤)، قسنطينة، الجزائر.
٥٩- علي عبد الباسط مزيد، منهاج المحدثين من القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، الهيئة العامة المصرية للكتاب.
٦٠- مناع خليل القطان، تاريخ التشريع الإسلامي، مكتبة وهبة، الخامسة، ١٤٢٢هـ.
٦١- أبحاث مؤتمر الصحابة والسنة النبوية بتنظيم من جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث الأردنية بتاريخ: ٩-١٠ /محرم /١٤٣٥هـ - الموافق ١٣-١٤/تشرين الثاني/٢٠١٣م، وهي منشورة على موقع الجمعية، وأبرزها:
- أصول الرواية في عهد الصحابة رضي الله عنهم إعداد: د. فتح الدين محمد أبو الفتح بيانوني كلية التربية الملك سعود.
- الصحف والتسخ الحديثية عند الصحابة رضي الله عنهم نشأتها ومدى صحتها وتخريج أهل العلم منها في كتبهم خالد الحايك
- كتابة الصحابة للسنة د. إبراهيم المغلاج
- كتابة الحديث في عصر الصحابة ودلالاتها الخاصة بالرواية أد محمد عيد محمود الصاحب الجامعة الأردنية
- الدراية في بيان ضوابط نقد الرواية عند الصحابة الأستاذ الدكتور عبد القادر مصطفى المحمدي أستاذ الحديث في كلية أصول الدين /بغداد

- نقد المتن عند الصحابة دراسة تطبيقية في أحاديث الصحيحين د.عمار أحمد الحريري
- نقد المتن عند الصحابة دارسة في استداركات السيدة عائشة- رضي الله عنها.
- تحوط الصحابة في قبول الأخبار أ.د.معتمد علي أحمد سليمان
- تأصيل الصحابة لعلم الجرح والتعديل إعداد الدكتور أنس سليمان المصري النابلسي
- رد الحديث عند الصحابي وعدم العمل به وأثره الفقهي د. قندوز ماحي تلمسان الجزائر جامعة أبي بكر بلقايد

دليل الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٩٤٤
المبحث الأول: منهجية النقد الحديثي في العصر النبوي	١٩٤٨
المبحث الثاني: المبحث الثاني: منهجية النقد الحديثي في زمن الخلفاء الراشدين قبل الفتنة	١٩٦١
المطلب الأول: التغيرات التاريخية والتحديات النقدية بعد وفاة النبي ﷺ.	١٩٦٢
المطلب الثاني: تحليل المواقف النقدية الحديثية في عصر الراشدين قبل الفتنة.	١٩٨٥
الخاتمة: وتشمل نتائج البحث وتوصياته.	١٩٩٧
دليل الموضوعات	٢٠٠٧